

بن باديس مستغانم



جامعة عبد الحميد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص : التدقيق ومراقبة التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي

فعالية التدقيق الداخلي في معالجة نتائج القوائم المالية لدى المؤسسة

تحت إشراف

الدكتور: بوزيان العجال

مقدمة من طرف الطالبين :

* سريسر فاطمة الزهراء

* محمد طرفة

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د.بن زيدان ياسين	أستاذ محاضراً	جامعة مستغانم
مقررا	د.بوزيان العجال	أستاذ محاضراً	جامعة مستغانم
مناقشا	أ.ابراهيم عمر	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2020/2019

إهداء

إلى الذي قال الله تعالى فيها: " و أخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما
كما ربياني صغيرا "

الأساس الذي لا ينكسر.....نبع العطاء الذي زرع الأخلاق بداخلي و علمني طرق
الارتفاق.....إلى أبي الطيب

الزهرة التي لا تذبل..... نبع العنان التي ساندتني و وقفت إلى جانبي حتى وصلت هذه
المرحلة من التقدم و النجاح.....إلى من تعجز الكلمات عن وصفها و تسكن أمواج البحر
لسماع اسمها.....أمي الحبيبة

ملائكة الأرض.....شقائق النعمان....الذين احتضنوني و زرعوا الورد في طريقي.....إلى
أشقائي

رفاق الدرب.....بنات المستقبل...إلى أرواح و أصدق البشر صديقاتي المنصات الأني
رفعن رايات العلم الأني أخدمن رايات الجهل و التجهيل إلى أساتذتي الأفاضل
و أخص بالذكر الدكتور " بوزيان العجال "

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى كل من قال لا اله إلا الله محمد رسول الله سائلا المولى
عز وجل أن يوفقني إلى ما يحبه و يرضاه.

تشكرات

الحمد لله رب العالمين ، أرسل رسوله بالهدى و دينا الحق ليظهره على الدين كله
و لوكره المشركون، و أصلي و أسلم على النبي الأمين نبي الرحمة و على اله و أصحابه
الهداة البررة و على من اتبع سنته و اختطأ خطاه و سلم تسليما كثيرا.

أما بعد

الشكر لله أولا و أخرا، ثم الشكر الجزيل لكل من أخذ بيدي و شد من أزمي في سبيل
إنجاز هذا البحث المتواضع، و أخص بالذكر الأستاذ " بوزيان العجال " الذي ساعدني
في إعداد هذه المذكرة ، كما أشكر كافة الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية و
التجارية و علوم التسيير التجارية أمروني بالعلم و المعرفة من السنة الأولى إلى السنة
الثانية ماستر، دون أن أنسى جميع طلبة الكلية دون استثناء و أتمنى لهم مستقبل
زاهر إن شاء الله .

و خير ختام أسأل الله سبحانه و تعالى أن يتقبل مني عملي هذا و صلى الله و سلم و بارك
على سيدنا محمد و على اله و صحبه أجمعين

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	التشكرات
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال
1	مقدمة
	الفصل الأول : الإطار النظري للتدقيق الداخلي
4	تمهيد
5	المبحث الأول : التدقيق الداخلي
5	المطلب الأول : تعريف التدقيق الداخلي
7	المطلب الثاني : أنواع التدقيق الداخلي
9	المطلب الثالث : خصائص التدقيق الداخلي
10	المبحث ثاني : أساسيات التدقيق الداخلي
10	المطلب الأول : أهمية و أهداف التدقيق الداخلي
13	المطلب الثاني : أدوات التدقيق الداخلي
16	المطلب الثالث : مراحل التدقيق الداخلي
21	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: جودة القوائم المالية و خصائصها
23	تمهيد
24	المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للقوائم المالية
24	المطلب الأول : تعريف و خصائص القوائم المالية
28	المطلب الثاني : مستخدموا القوائم المالية

30	المبحث الثاني : أهمية و أهداف القوائم المالية و جودتها
30	المطلب الأول : أهمية و أهداف القوائم المالية
38	المطلب الثاني : جودة القوائم المالية و خصائصها
45	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث :دراسة مقارنة للتدقيق الداخلي بين دولتين (سعودية ،سوريا) و الجزائر
47	تمهيد
48	المبحث الأول : نتائج التدقيق الداخلي لكل من سعودية وسوريا
48	المطلب الأول : نتائج التدقيق الداخلي في السعودية
52	المطلب الثاني : نتائج التدقيق الداخلي في سوريا
53	المبحث الثاني : التدقيق الداخلي في الجزائر و نتائجه و مقارنته مع كل من سوريا و سعودية
53	المطلب الأول : نتائج التدقيق الداخلي في الجزائر
54	المطلب الثاني: أوجه التشابه و الاختلاف في نتائج التدقيق الداخلي لكل من سوريا، السعودية و الجزائر
56	خاتمة عامة
58	قائمة المراجع

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أهداف التدقيق الداخلي	12
02	معايير جودة المعلومات المحاسبية	40

هتقك هتقك

لقد صاحب التطور الذي شاهده العالم تطور على مستوى حجم ونشاطات المؤسسات الاقتصادية، فانتقلت من كونها مؤسسات صغيرة ذات معاملات بسيطة إلى مؤسسات كبيرة تنفصل الملكة فيها عن التسيير. إن هذا التطور الاقتصادي جعل للقوائم المالية أهمية بالغة داخل المؤسسة بحيث تشمل القوائم المالية و ملحقاتها على كافة المعلومات المحاسبية التي تمكن مستخدمي هذه القوائم من الاعتقاد بأنها تمثل بعدالة المركز المالي، و نتائج الأعمال للمؤسسة، كما تجعل مستخدمي هذه القوائم من الاعتقاد بأنها تمثل بعدالة المركز المالي، و نتائج الأعمال للمؤسسة . كما تجعل مستخدميها يثق بأنها تتضمن معلومات تساعد في تقييم أداء المؤسسة التي يرغب في اتخاذ قرار استثماري في شأنها. و يتمحور موضوع بحثنا حول جودة القوائم المالية و مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تطوير جودة هذا الأخير، حيث يعتبر التدقيق الداخلي من المواضيع التي شكلت حيزا كبيرا في الجانب المالي و المحاسبي و الذي يلعب دورا بارزا في الإدارة الاقتصادية للوحدات و الموارد المملوكة للمجتمع، و توجيه القرارات، تخطيط الموارد و القرارات الاقتصادية و لها تأثير كبير في مجتمع الأعمال بالدولة و تزداد أهميته كلما زادت الشفافية للشركات الخاصة و العامة و من هنا نجد أن مهنة المحاسبة و التدقيق قد تصدرت قائمة الخدمات الصادرة من منظمة التجارة العالمية باعتبارها مرآة الأداء المالي و الاقتصادي و عصب الحياة للشركات ، و يساعد التدقيق الداخلي على زيادة دعم الثقة في القوائم المالية، و مخاطر الغش و التلاعب في تلك القوائم المالية.

فبوجود تدقيق داخلي فعال داخل المؤسسة من شأنه أن يوفر قوائم مالية ذات جودة عالية و على ضوء ما تقدم فإن الإشكالية الرئيسية المطروحة في هذه الدراسة هي :

- ما مدى فعالية التدقيق الداخلي في معالجة نتائج القوائم المالية ؟

و هذا التساؤل الجوهرى يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية الآتية :

- ما هي أساليب و سياسات التدقيق الداخلي التي تضمن صحة القوائم المالية؟

- هل يعتبر التدقيق الداخلي وسيلة فعالة يعتمد عليها في تحسين نوعية المعلومات المالية؟

فرضيات البحث :

للإجابة على التساؤلات تم وضع الفرضيات التالية:

- يساهم التدقيق الداخلي في تحديد الأدوات اللازمة لإثبات مصداقية القوائم المالية.
- يعتبر تقرير المدقق الداخلي أداة ضغط على الإدارة من أجل تفعيل أداء المحاسبي.

مبررات اختيار الموضوع :

إن اختيار موضوع البحث له أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وهي كالتالي :

- الاهتمام المتزايد بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في مجال المحاسبة و المالية.
- باعتبار موضوع البحث يخدم التخصص.
- الميول الشخصي بمواضيع التدقيق و الرغبة في الاطلاع على كل ما هو جديد فيما يخص الموضوع.

أهداف البحث :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

-توضيح فعالية التدقيق الداخلي على المؤسسة وضرورة ضمان القوائم المالية.

أهمية البحث :

تبرز أهمية هذا البحث في النقاط التالية :

-نظرا لقلة الدراسات التي اهتمت بالتدقيق الداخلي في معالجة نتائج القوائم المالية لذلك تساعد هذه الدراسة وتشجع الباحثين على إجراء دراسات أكثر عمقا للتوصل إلى نتائج أكثر دقة.

صعوبات البحث :

نظرا للفترة الوبائية و الظروف الاستثنائية .

الفصل الأول:

الإطار النظري للتدقيق الداخلي

تمهيد :

تعتبر التغييرات السريعة التي شهدها العالم و التي نتج عنها كبر حجم المؤسسات، و تنوع عملياتها و زيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقها في تحقيق أهدافها، من الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالتدقيق الداخلي، للمحافظة على الموارد المتاحة و الحصول على البيانات و المعلومات بدقة و ضمان تنفيذ الأهداف الموضوعه.

كما تعتبر القوائم المالية أهم مخرجات النظام المحاسبي التي من خلالها يتم توصيل المعلومات إلى الأطراف المعنية، و يجب تكون ملائمة و موثقة من أجل إعداد تشخيص مالي للمؤسسة و المساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة .

و من اجل معالجة هذا الموضوع الذي اعتبرته كإطار نظري و الإلمام بمختلف جوانبه قسمت الفصل إلى مبحثين رئيسيين ، حيث سأطرق في المبحث الأول ماهية التدقيق الداخلي، بينما يتمحور المبحث الثاني حول أساسيات التدقيق الداخلي.

المبحث الأول : التدقيق الداخلي

المطلب الأول : تعريف التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي ليس بالجديد ، فقد عرف منذ فترة غير قليلة حيث تعددت التعريفات التي تناولت التدقيق الداخلي وتدرجت حسب التطور التاريخي الذي لحق بهذه الوظيفة ، وقد قام الباحثين باستعراض بعض التعريفات المختلفة لها ومحاولة تتبع التغييرات التي طرأت عليها إلى أن استقرت على التعريف الذي أصدره معهد المدققين الداخليين عام 1999 ، حيث قام معهد المدققين الداخليين بتقديم أول تعريف للتدقيق بداية عام 1947 فيأول نشأة أصدرها التي جاء فيها مايلي :

" التدقيق الداخلي هو نشاط تقييمي مستقل يوجد في منظمة الأعمال لمراقبة العمليات المحاسبية و المالية، و العمليات الأخرى ، من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة، و هو نوع من الرقابة هدفه فحص و تقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى، و هذا النوع من التدقيق يتعامل أساسا مع الأمور المحاسبية و المالية، و لكنه قد يتعامل بشكل ما مع بعض الأمور ذات الطبيعة التشغيلية"¹

ولكن مع تقدم الزمن و تغير الظروف الاقتصادية اختلف هذا المفهوم كما نلاحظ في التعريف الوارد للمدققين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية و الذي عرف التدقيق الداخلي على أنه :

" وظيفة يؤديها موظفين من داخل المشروع و تتناول الفحص الانتقادي للإجراءات و السياسات، و التقييم المستمر للخطط و السياسات الإدارية و إجراءات الرقابة الداخلية، و ذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية و التحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة و دقيقة و كافية"²

و في 1999 أصدر نفس المعهد تعريفا حديثا للتدقيق الداخلي و الذي جاء فيه مايلي :

¹ - أحمد صالح العميرات ، المراجعة الداخلية الإطار النظري و المحتوى السلوكي، دار البشير للنشر و التوزيع، المكتب الجامعي، عمان ، الأردن، 1990، ص34.

² - كمال الدين مصطفى الدهراوي ، محمد السيد سرابا، دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، مصر، 2006، ص1612.

"التدقيق الداخلي هو نشاط محايد موضوعي استراتيجي مستقل، يهدف إلى إضافة وتحسين العمليات التشغيلية للمنظمة، كما أنه يساعد التنظيم في تحقيق أهدافه من خلال استخدام مدخل منظم لتقييم وتحسين فاعلية إجراءات الإدارة في مواجهة المخاطر وفرص الرقابة والحكومة"¹

و بين (Boynton) وزملائه على أن التعريف أعلاه يتضمن:

1 – نشاط استشاري : حيث أن التدقيق الداخلي يطمئن وجوده و فاعليته الإدارة نجو البيانات و المعلومات المقدمة إليها ، كما أنه يقترح التحسينات على الأنظمة الموضوعية داخل المنظمة.

2 – موضوعي و مستقل : يبين هذا بوضوح أن حكم المدقق له قيمة عندما يكون حرا دون تحيز.

3 – مدخل منظم : هذا يعني أن التدقيق الداخلي موجود لمساعدة و منفعة التنظيم ككل و أن عمل المدققين يضيف قيمة للمنظمة و تعزيز فعالية الإدارة و فرض الرقابة و أحكام العمليات .

4 – يساعد التنظيم في تحقيق أهدافه : هذا يعني أن التدقيق الداخلي موجود لمساعدة و منفعة التنظيم ككل و أن عمل المدققين يضيف قيمة للمنظمة و تعزيز فعالية الإدارة و فرض الرقابة و أحكام العمليات .

و في نفس الإطار عرف المعهد الفرنسي للمراجعة و الرقابة الداخلية (IFAC) التدقيق الداخلي على أنه :

"نشاط مستقل يهدف إلى إعطاء المنظمة الضمانات الكافية حول درجة التحكم في العمليات و إعطاء نصائح من

أجل القيام بالتحسينات اللازمة التي ساهم في خلق قيمة مضافة"².

أما التعريف الموالي ، و الذي يعتبر أكثر تفصيلا من سابقه، فيرى التدقيق الداخلي بأنه :

"حكم منهجي و موضوعي للمدققين الداخليين بخصوص مختلف الأنشطة و الرقابة لهيئة ما ، و ذلك بهدف تحديد ما إذا كانت :

¹ - محمد خالد المهيني ، التدقيق الداخلي لمعاملات الموازنة للعراق، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد السادس و الستين، 2007، ص119، 120.

² - Schick pierre, mémento d'audit interne ,edition dunod,paris ;2007,p5.

- المعلومات المالية و بيانات النشاط الاستغلالي دقيقة و تتميز بالموثوقية
- المخاطر تم تحديدها و التعرف عليها و تم الحد منها
- التشريعات و القواعد و الإجراءات الداخلية قد تم احترامه
- معايير الاستغلال تم الالتزام و العمل بها
- الموارد المتوفرة، المادية و البشرية، قد تم استغلالها بعقلانية
- الأهداف المسطرة قد تم بلوغها

يتضح من التعريف الأخير بأن التدقيق الداخلي مهم جدا لأنه يمثل أحد الدعائم الأساسية لنظام الرقابة الداخلية للمنشأة، إذ من غير الممكن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية بدون وجود لمهنة التدقيق الداخلي. على اعتبار أن الهدف الرئيسي للتدقيق الداخلي يتمثل في تقييم عملية الرقابية و مساعدة الإدارة في أداء وظائفها بشكل جيد و ذلك اعتمادا على ما يوفره التدقيق الداخلي من بيانات و معلومات محاسبية و مالية خاصة. و تعتبر المخاطر التي تحيط بالأنشطة المختلفة العامل الأساسي الذي يؤثر في توجيه مهنة التدقيق الداخلي لأي مؤسسة ، خاصة بالنسبة للمؤسسات المسجلة في الأسواق المالية.

من خلال التعاريف السابقة نرى بأن التدقيق الداخلي هو عبارة عن :

وظيفة مستقلة داخل المنشأة يقوم بها شخص أو عادة أشخاص لتقديم ضمان و اطمئنان عن مدى كفاية الإجراءات و الاحتياطات المتخذة لحماية أصول المنشأة، و التحقق من اتباع الخطط و السياسات الإدارية المرسومة، من خلال القيام بالتقييم المستمر لعمليات المخاطر و الرقابة و الحكومة، ليتمكن المدقق الداخلي من إبداء رأي فني محايد يساعد الإدارة في ترشيد قراراتها و استغلال مواردها بشكل أمثل.

المطلب الثاني : أنواع التدقيق الداخلي

ينقسم التدقيق الداخلي إلى نوعين رئيسيين هما :

1 – التدقيق الداخلي المالي :

وهو يعني تدقيق العمليات و الوثائق المالية و المحاسبة و الإجراءات المستعملة في تسيير هذا الجانب على التقنيات

التالية:¹

- تحليل الحسابات و النتائج و استخراج الانحرافات الموجودة
- اختبار صحة الوثائق التي تقوم بإعدادها المؤسسة مثل الفواتير و موازين التدقيق
- التحقق من الوجود الفعلي للأصول باختبار الإجراءات الخاصة بالاستلام، الجرد الفعلي للأصول و المخزون الثابتة مع التأكد من صحة معالجتها المحاسبية في الدفاتر.

2 - التدقيق الداخلي التشغيلي : و يطلق عليه أيضً لإداري، و تدقيق الأداء، و التدقيق الوظيفي و جميعا تشير لوصف التدقيق الداخلي التي تهدف إلى تقييم العمليات التشغيلية لوظيفة أو نشاط معين ، و على اختلاف المصطلحات يشير التدقيق التشغيلي إلى الفحص و التقييم الشامل لعمليات المشروع بهدف إعلام الإدارة إذا كانت العمليات المخططة قد نفذت وفق السياسات و الخطط المتعلقة بالأهداف، كما يتضمن أيضا تقييم مدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة.

و يعد التدقيق التشغيلي أوسع من مجال التدقيق الداخلي التقليدي الذي كان يركز على التدقيق المالي و المحاسبين إذ يقوم المدقق بتدقيق كافة النشاطات داخل المنظمة المالية و غير المالية لتحديد مواطن الضعف في الأداء على معالجتها أو الحد منها.²

و فضلا عن وجود نوع آخر للتدقيق الداخلي هو التدقيق الشامل المتعلق بالغدارات الحكومية و أنشطتها المختلفة ، و يشمل هذا النوع التدقيق المالي و القانوني ، و تدقيق الكفاءة و الاقتصاد. تدقيق الأداء.

¹ - زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات و التدقيق، ط1، دارالراية للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2009، ص89

² - مفتاح صالح، معارف فريدة، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر: الواقع و الآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 12/11 أكتوبر 2010، ص16.

المطلب الثالث : خصائص التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي ذو طبقة مستقلة عن باقي النشاطات و العمليات التي تخضع لفحص المدقق الداخلي، وهذا الاستقلال يعد حجر الزاوية في موضوعية نتائج و توصيات المدقق الداخلي، و مدى قبولها و الاعتماد عليها، و بدون استقلالية تكون هذه النتائج و التوصيات بعيدة عن الموضوعية .

يتميز التدقيق الداخلي بالخصائص التالية¹:

- 1 - وظيفة تقييم مستقلة: يعني أن يكون المدقق الداخل مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها .
- 2 - وظيفة استشارية: تمنح إدارة و مجلس إدارة الشركة بالدراسات و الاستشارة المناسبة لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.
- 3 - وظيفة تأكيدية: تعمل على تقييم كفاءة و فعالية نظام الرقابة الداخلية بناء على نتائج تقدير المخاطر لتطمئن بأن هذه المخاطر مفهومة و يمكن التعامل معها في الوقت المناسب.
- 4 - وظيفة موضوعية : يعني أن يقوم المدقق بأداء عمله دون تحيز و يمارس التجرد و العدالة في جمع و تقييم أدلة الإثبات و النتائج الموضوعية خاصة أساسية فهي تسمح للمدقق أن يوفر خدمات التأكد و الاستشارة إلى مجلس الإدارة و جميع الأطراف ذات المصلحة في المنشأة .

¹ - كريم بابا عيسى، أثر فعالية التدقيق في حوكمة الشركات ، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص5-4

المبحث الثاني : أساسيات التدقيق الداخلي

المطلب الأول : أهمية و أهداف التدقيق الداخلي

أولا : أهمية التدقيق الداخلي

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها الشركات الحديثة. حيث أشار بعض الباحثين إلى أن سنة واحدة من التدقيق الداخلي توازي عمل ثلاث سنوات من لتدقيق الخارجي، هذه الأهمية تكمن في مدى قدرة وظيفة التدقيق الداخلي على إضافة قيمة، بمثابة الهدف النهائي والاستراتيجي لوظيفة التدقيق الداخلي.¹

كما يمكن تحديد أهمية التدقيق بالدور الذي تؤديه في تدعيم الوظيفة الرقابية لإدارة المؤسسة، وتوضح بصورة من الاتجاه المتزايد خلال السنوات العشر الأخيرة و الذي ينادي بضرورة تحسين الأداء الرقابي للمؤسسة، ويمكن أن نرجع سبب ظهور هذا الاتجاه إلى ثلاث عوامل هي :زيادة حالات فشل المؤسسات وإفلاسها والتغيير في أنماط الملكية والتغيرات في البيئة النظامية التي تعمل فيها المؤسسة .

و يلاحظ في السنوات الأخيرة ظهور العديد من حالات فشل المؤسسات خصوصا تلك التي انهارت فيها شركات عملاقة و لفت ذلك أنظار المستثمرين، المشرعين، الباحثين و غيرهم من المهتمين بمجالات الأعمال و الاقتصاد ، وأجريت العديد من الدراسات و البحوث التي تتناول أسباب انهيار هذه المؤسسات ، و خلصت إلى أن السبب الرئيسي هو ضعف الأداء الرقابي فيها نتيجة وجود قصور في استقلالية مجلس الإدارة أو انخفاض جودة أداء لجان التدقيق أو غياب وظيفة التدقيق الداخلي.²

¹ - محمد فلاق ، التدقيق الداخلي و علاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية ، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والافاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة، الجزائر، 11-12 أكتوبر 2010، ص 385.

² - محمد أمين عبادي ، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 88.

ثانيا : أهداف التدقيق الداخلي

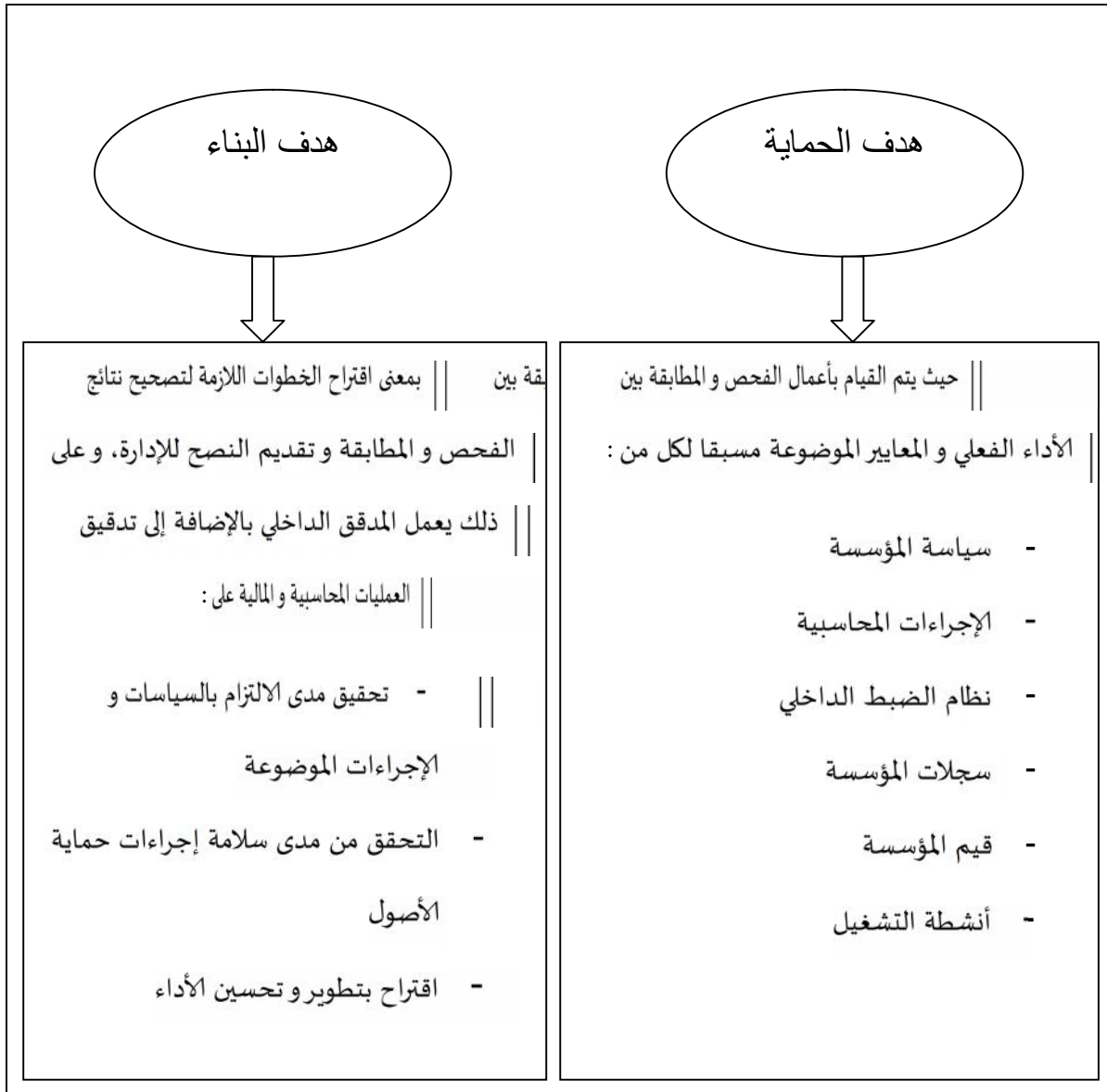
يرجع الهدف الرئيسي للتدقيق الداخلي في بداية عهده حتى بداية القرن العشرين إلى اكتشاف الأخطاء و الغش الذي يمكن أن يقع من قبل العاملين بالمنشأة، و يعود السبب في ذلك إلى أن هذا الهدف كان متمشيا مع صغر حجم المشروعات و زيادة الاعتماد على جمهور المستثمرين في الحصول على رأس المال، ثم تطور هدفه من مجرد اكتشاف الأخطاء و الغش إلى إبداء الرأي في مدى صدق و عدالة القوائم المالية، و الجدير بالذكر أن المدقق قد يكتشف أثناء قيامه بعملية التدقيق أخطاء أو مخالفات تأتي في الغالب كنتيجة فرعية لما يقوم به من عمليات الفحص العادي، كما أن عملية التدقيق الداخلي تؤدي إلى خلق رادع أدبي في نفوس العاملين بالمنشأة من شأنه أن يؤدي دورا مهما في منع أو تقليل حالات الأخطاء أو الغش ، و على ذلك فإن اكتشاف الأخطاء و الغش و تقليل احتمال حدوثه يعتبر ناتجا عرضيا لعملية التدقيق الداخلي يتحقق أثناء قيام المدقق بتأدية الواجبات اللازمة لتحقيق هدف التدقيق الأصلي ، وبناء على ما سبق يمكن تقسيم أهداف التدقيق كمايلي:¹

1 - هدف الحماية : يسعى المدقق الداخلي إلى حماية مصالح المؤسسة و ممتلكاتها من الغش و الأخطاء و الضياع و الانحراف باستخدام إجراءات ملائمة، كما أنه يسعى إلى إظهار نواحي الضعف عن طريق فحص دقة البيانات المحاسبية، و يعتمد لتحقيق هذا الهدف على برنامج لتدقيق النواحي المالية و المحاسبية عن طريق التدقيق المالي و تتضمن فحص كل من النظام المحاسبي و الرقابة الداخلية للتأكد من سلامتها و فعاليتها من حيث التصميم و التنفيذ و اختيار السجلات المناسبة و القوائم المالية و تحقيق عناصر المركز المالي .

2 - هدف البناء و الإصلاح : يتمثل هذا الهدف في وظيفة التدقيق التي تعد وظيفة رقابية علاجية و إرشادية ، إذ يتم اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص و المطابقة و تقديم النصح للإدارة، من أجل اتخاذ قرارات سليمة و فعالة ، و على ذلك يعمل المدقق الداخلي على فحص و تدقيق و تتبع و تحديد و تحليل النتائج الإيجابية و السلبية ، و وضع الحلول لها و القيام بعملية التشخيص الممكنة ، أين يتم تحديد نقاط القوى و الضعف و رفع كل هذا بتوصيات و مقترحات إلى الإدارة، و هو ما يوضحه الشكل الموالي :

¹-عمر علي عبد الصمد ، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حكومة المؤسسات ، مذكرة ماجستير قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة المدية، الجزائر، 2009، ص52.

الشكل رقم 01 : داف التدقيق الداخلي



المصدر: عبد الفتاح محمد صحن ، فتحي رزق السوافيري، الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية،

مصر، 2004، ص209.

المطلب الثاني : أدوات التدقيق الداخلي

يستخدم المدقق الداخلي في إطار مهمته عدة أدوات لتحقيق أهداف التي يريد التوصل إليها، وتتصف هذه أدوات بثلاث خصائص أساسية:¹

-لا تستخدم هذه أدوات بشكل منهجي وإنما يختار المدقق الأداة المناسبة لتحقيق الهدف المراد تحقيقه.
-لا يقتصر استخدام هذه أدوات على التدقيق الداخلي بل يمتد استخدامه إلى أطراف عديدة كالمدققين الخارجيين والمستشارين...الخ.

-يمكن أن يستخدم المدقق أدواتين مختلفتين في إطار عملية التدقيق واحدة تخص نفس العنصر بحيث تستخدم أداة الثانية لتحقيق من النتائج تم التوصل إليها باستخدام الأداة الأولى.

ويمكن تصنيف هذه أدوات إلى نوعين أساسين: أدوات الوصفية الأدوات الاستهلامية
أولاً: أدوات الوصفية

وفيما يلي سنعرضها بالتفصيل:²

أ- السبر الإحصائي: هو أداة تسمح انطلاقاً من عينه محددة، يتم اختيارها بطريقة عشوائية، من المجتمع محل الدراسة إلى تعميم الصفات الملاحظة في العينة على كامل المجتمع.
ويتبع المدقق الداخلي عند استخدام هذه الطريقة ثلاث خطوات أساسية:

تصور السبر: يقوم المدقق الداخلي بتحقيق الهدف أو أهداف المراد تحقيقها وهو ما يسمح بتحديد الرقابة التي يجب القيام بها بهدف تحديد نوع الخطأ أو الأخطاء التي يريد المدقق أن يتحقق منها، ويقوم ب:

- 1- تحديد المجتمع أي كل المعلومات التي نرغب في تكوين رأي حولها وذلك حسب أهداف المدقق المراد تحقيقها
- 2- تحديد درجة الثقة المرغوب فيها والتي تتماشى مع الموضوع المراد دراسته
- 3- تحديد معدل الخطأ المقبول أي الحد الأعلى كنسبة مئوية للخطأ المقبول لمجتمع ما ومعدل الخطأ المنتظر الوقوف عليه والذي ينبغي أن يكون أصغر من الخطأ المقبول.

¹ - محمد لمن عيادي ، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظم المعلومات المحاسبي للمؤسسة ، مذكرة ماجيستر ، قسم علوم التسيير ، فرع إدارة أعمال ، جامعة الجزائر ، 2007، 2008، ص 119
² - محمد لمن عيادي ، مرجع سابق ، ص 119-122.

ويقوم المدقق بتقسيم المجتمع إلى طبقات إذا كانت عملية السبر تخص القيم وتحديد المفردات المهمة مما سيؤدي إلى انخفاض حجم العينة.

اختبار العينة: تميز بين نوعين من العينات:¹

العينات العشوائية: حيث تعطي أرقام لسلسلة من المفردات وتختار مفردات العينة باستخدام جدول العينات العشوائية وهي توفر احتمالاً متساوياً لجميع وحدات المجتمع لإمكانية انتمائها إلى العينة الطريقة السبر الترتيبي: انطلاقاً من نقطة معينة يتم اختيار المفردات بشكل مرتب مثلاً 25 -، 35 ، 45 ، 55 ، 65 ،... الخ.

2- العينات غير الإحصائية: ويتم اختيار العينة باستخدام

- الطريقة الموجهة الشخصية: يعتمد المدقق في اختيار العينة حسب حدسه الشخصي واعتماداً على مؤهلاته وخبرته

3- استغلال نتائج التدقيق: يتم استغلال نتائج التدقيق بالقيام بنوعين من التحليل

ب- المقابلة: يهدف المدقق من خلالها إلى الحصول على مجموعة من المعلومات ويخضع لاستجواب إلى مجموعة من الشروط:

- يجب احترام خط السلطة وعدم القيام بأي استجواب دون علم المسؤول الأول عن القسم

- التذكير بمهمة التدقيق وأهدافها وإعلام الطرف المستجوب بسبب وكيفية الاستجواب

- يقوم المدقق بعرض الصعوبات، المشاكل، ونقاط الضعف التي تم اكتشافها قبل بداية الاستجواب

- يجب أن يصادق الطرف المستجوب عن نتائج الاستجواب المخصصة قبل تقديمها إلى المسؤولين

- يتفادى المدقق أن يستمع أكثر مما يتكلم ويقوم توجيه الاستجواب في إطار موضوع المهمة لتحقيق الهدف المسطر

ويجب اعتبار الطرف الآخر في مرتبة مساوية من حيث إدارة الاستجواب

ثانياً: أدوات الاستفهامية

ونميز الملاحظة المادية، السرد، المخطط الوظيفي، جدول تحليل الأعمال، مخطط التدفق، فيما يلي سنتطرق لها

بالتفاصيل:²

¹ - نفس المرجع السابق ، ص 120.

² - حمد أمين عيادي، مرجع سابق، ص 125 – 122 .

أ - ملاحظة المادية: من الممكن أن يعتمد المدقق في عملية التدقيق على الملاحظة المادية المباشرة للتحقق من تطابق ما هو مدون على الوثائق مع ما هو موجود فعلا في الواقع، ويتعلق الأمر ب:

الملاحظة المادية للإجراءات: تهدف ملاحظة إجراءات إلى تحديد المراحل التي تمر بها عملية أو نشاط ما للتحقق من تطابقه مع ما هو مدون في دليل الإجراءات واحترام الأفراد لها

الملاحظة المادية للوثائق: تهدف إلى التحقق من الوثائق المحاسبية والمستندات المختلفة التي تستخدمها المؤسسة من حيث تصميمها، كيفية استخدامها وانتقالها.

-الملاحظة المادية للأصول: تهدف للتحقق من وجود الأصول وتطبيق أساسا على المخزون، التثبيات، السندات والنقدية ملاحظة التصرفات: ويتعلق الأمر بالتدقيق الاجتماعي أي ملاحظة مدى احترام الأفراد للتعليمات وتصرفهم داخل الأماكن العمل.

ب السرد الذي يقوم به لشخص الخاضع للتدقيق: يكون في بداية مهمة التدقيق ويقوم المدقق بالاستماع إلى السرد الذي يقوم به الشخص الخاضع للتدقيق بهدف وصف الإطار العام للنظام أو النشاط الخاضع للتدقيق، وتطرح هذه الطريقة بعض النقائص المتعلقة بتحديد أهم المعلومات التي يحتاجها المدقق على جانب مدى صدق الشخص الذي يقوم بالسرد.

-سرد يقوم به المدقق: يقوم المدقق بسرد ملاحظاته المادية ونتائج لاختبارات التي توصل إليها في حالة صعوبة وصفها عن طريق مخططات تدفق المعلومات وعلى المدقق أن يستغل ما قدمه جميع لأطراف،

ج- مخطط الوظيفي: يقوم المدقق الداخلي بإعداد المخطط الوظيفي انطلاقا من المعلومات التي تحصل عليها من عمليات لاستجواب والملاحظة والسرد التي قام بها في بداية المهمة، ويعرض هذا المخطط بإثراء المعارف المكتسبة والخاصة بوظائف المؤسسة وتحليل مراكز العمل بهدف تحديد نقاط الضعف المرتبطة بسوء تقسيم العمل في المؤسسة.

د جدول تحليل الأعمال: يستخدم هذا الجدول لتحليل الوظائف أو إجراءات محل الدراسة إلى أعمال أولية بهدف تحديد نقائص، الفصل بين الوظائف داخل المؤسسة ومعالجتها، ويقسم الجدول إلى:

العمود الأول: يتم تحديد الأعمال الأولية المتعلقة بالوظيفة أو الإجراء بشكل مفصل ومتسلسل، التنفيذية، الترخيص، التسجيل المحاسبي، والمراقبة.

-الأعمدة الموالية تحدد الأشخاص المسؤولين عن القيام بالأعمال الأولية

-العمود الأخير مخصص لتحديد الأعمال غير المنفذة

هـ- خرائط التدفق: تبين هذه الخرائط دورة انتقال الوثائق بين مختلف الوظائف، ومراكز المسؤولية ويتم من خلالها تحديد أصل الوثيقة والقنوات التي تمر بها حتى تصل إلى المستخدم النهائي، وهي تقدم نظرة كاملة عن تسلسل المعلومات وإجراءات انتقالها. وتهدف هذه الخرائط إلى اختيار دقة تطبيق لإجراءات وفعاليتها، وتستخدم لهذا الغرض رموز موحدة للتعبير عن مختلف العناصر.

و قوائم الاستقصاء: وتسمى كذلك قوائم الاستبيان وهي قائمة نموذجية تشمل مجموعة واقعية من الأسئلة التي تتناول جميع نواحي النشاط داخل المؤسسة، وخاصة العمليات المعتادة مثل العمليات النقدية، عمليات الشراء والبيع، أرصدة الدائنين والبنوك... الخ. حيث يقوم المدقق بتوزيع هذه القائمة من الأسئلة على الموظفين لتلقي الإجابات عليها ومن ثم تحليلها للوقوف عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسة ومن الأفضل أن تقسم قائمة الأسئلة عدة أجزاء يخصص كل جزء منها مجموعة من الأسئلة تتعلق بإحدى مجالات النشاط وفي معظم الحالات تصمم هذه الأسئلة للحصول على إجابات بـ "نعم أو" لا "تعني احتمال وجود نقص في الرقابة الداخلية، وهذا الأسلوب يركز على الأعمال التي يتم تنفيذها أكثر من التركيز على الأفراد أو المجموعات التي تؤدي هذه الأعمال. الإجابة عن الأسئلة يمكن لها أن تكون روتينية دون الإشارة إلى ما يتم فعلاً، مع وجود خطر احتمال أن تنقل إجابات السنة الماضية على قائمة أسئلة السنة الحالية خاصة إذا لم يطرأ عليها أي تعديل.

المطلب الثالث : مراحل التدقيق الداخلي

تتميز مهمة التدقيق الداخلي بكونها تتبع نفس المنهجية مهما كان الهدف المسطر ويستخدم في ذلك تقنيات معترف بها تخضع لقواعد محددة يستوجب احترامها لتحقيق عمل، كامل، فعال، وتتكون مهمة التدقيق الداخلي من ثلاث مراحل أساسية وهي: مرحلة التحضير للمهمة، العمل الميداني للمهمة (مرحلة تنفيذ المهمة)، مرحلة عرض النتائج (انهاء المهمة) أولاً: مرحلة التحضير للمهمة

إن مهمة التدقيق الداخلي تستوجب تحضيراً جيداً حتى يتمكن لها من تحقيق أهدافها المسطرة والتي تعتبر بمثابة الإطار الذي يحدد مجال تدخلها، فمهمة التدقيق الداخلي تبدأ غالباً بعد إرسال الإدارة العامة للمؤسسة للأمر بالمهمة إلى قسم التدقيق الداخلي، وفيما يلي سنستعرض مراحل الفرعية لهذه المرحلة¹.

أ- الأمر بالمهمة: l'Ordre de mission : يتمثل الأمر بالمهمة في الوثيقة المسلمة من طرف الإدارة العامة للمؤسسة إلى قسم التدقيق الداخلي من أجل إعلام المسؤولين بالانطلاق في عملية التدقيق، فالأمر بالمهمة يحدد أهداف المراد تحقيقها من طرف التدقيق الداخلي لصالح الإدارة العليا، كما يمكن لهذا الأمر أن يحدد العلاقة بين القائمين بعملية التدقيق والأشخاص أو قسم أو حتى الهيكل محل التدقيق لتفادي أي غموض².

ب خطة التقرب: **Plan d'approche** بعد حصول إدارة التدقيق الداخلي على الأمر بالمهمة، تنطلق في جمع معلومات أولية حول المحيط الاقتصادي لجبائي، معلومات حول السوق، هيكل القسم، تنظيمها والنتائج سجلت من طرفها. فهذه العملية التي تعتبر كمرحلة ثانية عند تحضير مهمة التدقيق، كما تقود كذلك للاستماع إلى الموظفين القدامى بالمؤسسة. كما خطة التقرب لا تقتصر فقط في الحصول على معلومات أولية حول القسم محل التدقيق، بل تصل إلى تكوين نظرة أولية حول كيفية تنفيذ المهمة أي مرحلة الدراسة التي تسبق تنفيذها، ومن ثم تنظيمها بطريقة يمكن تحقيق الأهداف المسطرة مسبقاً. كما أن خطة التقرب تحتوي على مرحلة أين يقوم المدقق الداخلي بتحليل المخاطر قبل القيام بمهمته، كما يمكن لخطة التقرب أن تأخذ شكل جدول يقسم النشاط محل التدقيق إلى الأعمال الأساسية والتي يجب القيام بها³.

ج جدول القوى والضعف: **Tableau des forces et faiblesses apparentes** هذا الجدول يعتبر كخاتمة لمرحل تحليل المخاطر المعدة على أساس أهداف المعرفة في خطة التقرب فهو يعرض بطريقة موجزة ومبررة لملاحظات أو رأي المدقق حول كل ما قام بدراسته فهو يشكل نقاط القوة والضعف لتحقيق أو النسبية. فهذا الجدول يسمح بترتيب المخاطر بهدف تحضير التقرير التوجيهي.

¹ - لظفي شعباني، "المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة"، مذكرة ماجستير، منشورة، علوم اقتصادية، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، 2004 - 2003، ص 77-79

² - خالد المعز بالله، "مساهمة المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات المالية"، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص د راسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص 13

³ - محمد الفيومي، عوض لبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998، ص 90

فنقاط القوة والضعف تعرض على شكل نوعي أو حتى على شكل قيمة عددية أو كمية، ذلك حسب القواعد، والإجراءات، والنظم الموجودة، فرأي المدقق يجب أن يكون أساسا حول أهداف الرقابة الداخلية غير المحترمة أمن، صحة المعلومات وحماية أصول المؤسسة، وكذلك حسب النتائج المنتظرة. فمرحلة الدراسة التي يقوم بها المدقق لداخلي يجب أن تكون في معظمها عبارة عن تحليلا للمخاطر والتي يتم عرضها في جدول القوى والضعف.

د التقرير التوجيهي : RAPPORT D'Orientation يعرف التقرير التوجيهي أسس تحقيق مهمة التدقيق لداخلي وحدوده، ويعرض الأهداف التي يجب الوصول إليها من طرف التدقيق والمعنيين به. فاختار اتجاه مهمة التدقيق يكون انطلاقا من دول القوى والضعف الذي يولد في النهاية التقرير التوجيهي والذي يكون ممضى من طرف مسؤول أو مشرف التدقيق.

و برنامج التحقق : programme de vérification يستعمل هذا البرنامج لتحقيق الأهداف المسطرة في التقرير التوجيهي، فهو بمثابة وثيقة داخلية بقسم التدقيق، موجه لتعريف بالمهمة، توزيع الفريق، التخطيط ومتابعة أعمال المدققين، فهو يعرف أعمال المدققين وذلك للتحقيق منها، ومن حقيقة نقاط القوة والضعف، فمن خلاله نتأكد من وجود نقاط القوة، ومدى نقاط الضعف.

ثانيا: العمل الميداني للمهمة (مرحلة تنفيذ المهمة)

تعتبر هذه المرحلة كإطلاقا ل رسمية لعملية التدقيق والتي تهدف إلى الوصول لنتائج وأجوبة لتساؤلات مسيري

المؤسسة الطالبين لخدماتها، فهذه المرحلة تحتوي أيضا على مراحل فرعية وهي:¹

أ تخطيط عمل التدقيق : la planification de travail يعمل تخطيط عمل التدقيق على تنظيم مهمة التدقيق زمانا ومكانا، من نهاية مرحلة الدراسة إلى توزيع التقرير، فهو يعتبر كوسيلة لمراقبة مدى التقدم في عمل المدققين الداخليين المنفذين للمهمة، فيمكن اعتبار هذا التخطيط لهما التدقيق بمثابة برنامج لها.

ب ورقة التغطية : la feuille de couverture وهي وثيقة تعطى في نفس الوقت، وصف لطريقة تنفيذ العمل المعروف في برنامج التحقق، وإبراز النتائج المستخلصة في هذا الأخير، كما تعتبر وثيقة التغطية وسيلة للربط بين برنامج التحقق والعمل الميداني لقسم أو جزء منه بنتائجه.

¹ - لطفي شعباني، مرجع سابق، ص80

ج- ورقة إبراز وتحليل المشاكل : la feuille de révélation et d' Analyse de problème : ترتبط هذه الورقة بالمشاكل الميدانية التي يلتقي بها المدقق الداخلي عند قيامه بمهمته، ونعني بهذه المشاكل عدم إمكانية تطبيق إجراء معين أو غيابه كلية، فكل ورقة يقتبلها مشكل في إجراء معين، وعند جمع وترتيب مجمل هذه الأوراق يمكن تشكيل التقرير النهائي لهذه الأوراق يمكن تشكيل التقرير النهائي لهذه المهمة كما يمكن أن تحتوي هذه الورقة على المشكل المتلقي به وكذلك الحلول المقترحة له، أما في حالة عدم وجود مشكل، يمكن الاستغناء عن استعمال هذه الورقة.

ثالثا: مرحلة عرض النتائج (إنهاء المهمة): تعتبر هذه المرحلة كمرحلة أخيرة لمهمة التدقيق الداخلي والتي تنتهي بإعطاء تقرير نهائي يسلم إلى إدارة العليا أو لطالب خدماتها وبدورها أيضا تتضمن مراحل فرعية وهي:
أ هيكل التقرير : L'ossature du rapport يتكون هيكل التقرير من المشاكل المذكورة في ورقة إبراز وتحليل المشاكل من جهة والنتائج المذكورة في ورقة التغطية فيما يخص النقاط لاجبابية من جهة أخرى، كما يعتبر لتحضير التقرير النهائي للمهمة¹.

ب الاجتماع النهائي أو الإقفال: يجتمع المشتركين في الاجتماع لافتتاحي مهمة التدقيق، للاستماع إلى نتائج التي تم التوصل إليها، ويجب ان يتبع الاجتماع بخمسة مبادئ أساسية²:
الكتاب المفتوح: لن يتضمن التقرير النهائي إلا ما قد تم عرضه والتعليق عليه من قبل المدققين، ومنه يجب عرض الوثائق وعناصر الإثبات التي أدت تلك الملاحظات، طرح الشكوك والتأكيدات، المناقشة ملاحظة التناقضات بهدف المصادقة الكاملة على أعمال التدقيق.

خط الانتظار: يجب أن تعرض نتائج التدقيق بداية على الطرف الذي خضع للتدقيق وبالضبط المسؤول المباشر والذي سيتم معه المصادقة على النتائج، ولا يتم نشر التقرير إلا بعد الاجتماع النهائي وبعد المصادقة عليه.
الترتيب: يتضمن هذا المبدأ على عدم تقديم الأهمية لما لا يستحقها وعليه يتم عرض توصيات المدققين حسب أهميتها انطلاقا من الملاحظات التي تم عرضها على أوراق إبراز وتحليل المشاكل والعواقب.

مبدأ التدخل الفوري: أي لمجرد تبليغ المدقق عن المشاكل يتم تشجيعه للقيام الفوري بالعمال التصحيحية إذا توفرت له الوسائل اللازمة، ويتم الإشارة إلى ذلك في تقرير التدقيق ،

¹ - لطفي شعباني، مرجع سابق، ص 81 .

² - محمد لين عيادي، مرجع سابق، ص 117 - 118.

مبدأ المعرفة المشتركة: يجب التأكد من أن كل لأطراف المشاركة على علم بالمشاكل الملاحظة وألا يتم طرح مشاكل لم يتم التطرق إليها من قبل، وتقوم الأطراف المشاركة في الاجتماع النهائي بالمصادقة على تقرير الذي يوزع على المشاركين مسبقاً، ويتم عرض الملاحظات التي تم تحريرها على اوراق إبراز وتليل المشاكل مدعمة بأمثلة واقعية ومرفقة باوراق العمل وأدلة الإثبات، ويقدم المدققون التوصيات المناسبة تصحيح هذه المشاكل.

ج تقرير التدقيق الداخلي: le rapport d' Audit interne يعد تقرير المدقق الداخلي الخطوة الأخيرة والهامة في إبلاغ الإدارة عن نتائج تدقيق العمليات وأنشطة المختلفة، وأوجه الخلل والقصور في نظام الرقابة الداخلية ونواحل عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات وتنبيه الإدارة على مخاطر هذا الخلل والقصور ، حيث يتضمن التقرير برنامج العمال التصحيحية بحيث يحدد المدقق مقبل كل التوصيات، من يقوم بماذا ومتى، كما يحتوي التقرير على الملاحق لتفادي إثفال النص كالجدول النصوص الرسمية، القواعد الإجراءات مع وضع فهرس يسمح بترتيبها¹

¹ - محمد أمين عيادي، مرجع سابق، ص 119 - 118 -

خلاصة الفصل :

بعد دراستنا لهذا الفصل الخاص بالإطار النظري للتدقيق الداخلي ، أنواعه و خصائصه ، كما تطرقنا إلى أهمية

وأهداف التدقيق الداخلي ، أدواتها ، مراحلها .

يمكننا القول أن التدقيق هو مفتاح التقييم والحكم على مدى اعتمادنا على المعلومات الواردة فيها في اتخاذ القرار.

الفصل الثاني:

جودة القوائم المالية وخصائصها

تمهيد :

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي Financial reporting عن المنشأة ، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمنشأة و أدائها المالي و تدفقاتها النقدية، و يمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي و حقوق الملكية و التي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها المنشأة، كذلك تعتبر القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات، و هي نتاج النشاط المعلوماتي في المنشأة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية ، كذلك تعتبر النشاط المعلوماتي في المنشأة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية، كذلك تعتبر ملخصا كميا للعمليات و الأحداث المالية و تأثيراتها على أصول و التزامات المنشأة و حقوق ملكيتها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

المطلب الأول: تعريف و خصائص القوائم المالية

أولا-تعريف القوائم المالية

هي لية التي تعرض ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالتها لية المسيرين وتعد في اقصاه (4) أشهر ، تاريخ المحاسبية. ، تسمح الإشارة إلى

1.

ثانيا : الخصائص النوعية للقوائم المالية

الخصائص هي في للمستخدمين . المالية بأنها تظهر بعدالة ز المالي والأداء والتغيرات في ز المالي للمنشأة هذا الإطار هذه المفاهيم يق الخصائص الأساسية ومعايير بة يترتب عليه تظهر ، بعدالة هذه ، الخصائص الأساسية في الآتي:

1 – القابلية للفهم: **understandability** . هي الخصائص الأساسية قابليتها للفهم ، المستخدمين .لهذا فإنه من المفترض أن يكون ، المستخدمين ، والنشاطات لإقتصادية والمحاسبية أن لديهم في ، وعلى كل فإنه ، إستبعاد ندة التي إدخالها في كانت مة لحاجات صانعي لإقتصادية بحجة أنه ب فهمها ، بعض المستخدمين.

¹ - الجريدة الرسمية ، القانون رقم 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، المواد 26-27-28-29، العدد 74، الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر / 2007 .05

2 - الملائمة relevancy:

لتكون ن تكون حاجات وتكون .وتكون ة عندما تؤثر على لإقتصادية مستخدمين بمساعدتهم في أحداث والحاضرة أو تصحح تقييماتهم الماضية .
 ، الدورين التنبؤي ، (متداخلين) علمهما مة التنبؤية للمعلومات predictive value أو القيمة الإسترجاعية للمعلومات feedback أي التأكد أو تصحيح توقعات سابقة فعلى سبيل ، المستوى الحالي ، وهيكليها يعتبر .ا قيمة للمستخدمين في محاولتهم للتنبؤ ، المنشأة على ص وعلى طريقة هيكلية المنشأة ، وتلعب نفس ، المخططة مثلا. باستخدام ركز المالي والأداء في ، للتنبؤ ركز المالي .الأداء المستقبلي أخرى تهم المستخدمين ، أرباح الأسهم ، الأجور وتحركات لأوراق ، المنشأة على مواجهة إلتزامات .تستحق .وحتى يكون ة تنبؤيه فإنه ليس ، تكون على شكل تنبؤات صريحة، ، على تنبؤات الأسلوب ، تعرض به الأحداث مية فعلى سبيل نيمة التنبؤية الإفصاح فيها بشكل غير اذة وغير إيرادات¹ .

3 - المصدقية reliability:

لتكون ، تكون ثوق فيها ويعتمد عليها .وتتسم كانت الأخطاء الهامة والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الإعتماد عليها ت تعبر عنه بعد أن تعبر عنه أن تعبر عنه.
 ن تكون من غير ثوق فيها بطبيعتها ، طريقة تمثيلها مة أن الإعتراف بها يكون .للا فعلى سبيل كانت في التعويضات المطالب بها موضع نزاع قانوني فإن إعتراف

¹ -أمين السيد أحمد لطفي ، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2008، ص50.

المنشأة بكامل المنشأة في الميزانية يعد غير به في حين أنه . يكون الإفصاح عن

تكون م تحضيرها :

-التعبير الصادق **Representational faithfulness**: لكي تتصف المعلومات بالمصادقية يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أن تصورهما أو من المتوقع أن تعبر عنها بصورة معقولة . وهكذا فعلى سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تنشأ عنها طبقاً لمعايير الإعراف بالأصول والإلتزامات و حقوق الملكية في المنشأة في تاريخ هذه الميزانية .

تعرض غالبية المعلومات المالية إلى بعض المخاطر في كونها لا ترقى إلى التعبير الصادق الذي يفهم أنها تصوره وهذا ليس بسبب التحيز فيها ولكن إلى الصعوبات الملازمة والتأصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها أو في تصميم وإستخدام وسائل قياس و عرض المعلومات التي تنسجم مع تلك العمليات مالية و الأحداث. و في حالات محددة تعتبر عملية قياس الأثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة لدرجة أن المنشأة عموماً لا تعترف بها في القوائم المالفعل على سبيل المثال (رغم أن غالبية المنشآت تكون شهرة عبر الزمن) إلا أنه غالباً يكون من الصعب التعرف على هذه الشهرة و قياسها بدرجة معقولة إلا أنه في حالات أخرى ربما يكون من الملائم الإعراف ببعض العناصر والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بعملية الإعراف بها و قياسها.¹

-الجوهر قبل الشكل **substance over for**:

جوهر الأحداث الأخرى ليس ملك التي تظهر في شكل قانوني. فعلى سبيل المنشأة إلى بطريقتة يفهم من وثائقها أنها نقل الملكية الأصل إلى الطرف الآخر إلا هناك ن إستمرارية المنشأة لإقتصادية . وفي هذه لية التي (، كان هناك) .

-الحياد **Neutrality**:

نية .ولا تعتبر كانت طريقة و عرض المعلومات على نرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفاً.

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق ، ص52-53.

-الحيطه و الحذر conservatism: من المتوقع أن يجابه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة و ملازمة

لكن كثير من الأحداث و الظروف التي لا يمكن تجنبها مثل قابلية الديون المشوك فيها

عمر الإنتاجي

نات التي

ويعترف هذه الحالات الإفصاح ، طبيعتها بمدى تأثيرها الحيطه

والحذر ويقصد بالحيطه والحذر تبني من الحذر في المطلوبة في

ينتج عنها تضخيم بل للإلتزامات . لا تعني حيطه

والحذر ، سرية ، بالغ فيها

للالتزامات عندها لا تكون وعليه ووفر فيها¹

-الإكتمال Completeness: من أجل أن تتصف بالمصدقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن

حدود الأهمية النسبية و التكلفة. أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة و هذا تصبح غير صادقة و غير ملائمة.

4 – القابلة للمقارنة comparability: يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر

الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي و في الأداء . كما يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت

المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية و أدائها و أليات في مركزها المالي . و عليه فإن عملية قياس و عرض الأثر

المالي للعمليات المالية المتشابهة و الأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في المنشأة عبر الزمن لتلك المنشأة و

على أساس ثابت للمنشأة المختلفة .

أهم تتضمنه المستخدمين ، المحاسبية ، في

وأية تغييرات في هذه هذه التغيرات و يجب أن يكون المستخدمين قادرين على الإختلافات في

، المحاسبية في المنشأة الية المتشابهة و الأحداث الأخرى من فترة ترى و بين المنشآت،

بيق معايير الإفصاح ، المحاسبية يساعد في

الحاجة إلى مفهوم تعيق 'م معايير

ن غير للمنشأة ، تستمر في : محاسبية الأسلوب

¹ - أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ، ص 54-56.

- كانت هذه المحاسبية ، تعديل ، يلة أكثر . أنه من غير للمنشأة قى على سياستها
- المستخدمين ، ركز المالي والأداء والتغيرات في ركز المالي للمنشأة عبر المهم
- تظهر نة للفترات .
- أطلب الثاني : مستخدموا القوائم المالية
- لأطراف ات التي تقدمها م تنوع من إستخداماتهم لتلك المعلومات
- و ذلك وفقا لتنوع علاقاتهم جهة لتنوع قراراتهم المبنية على تلك المعلومات المقدمة من جهة . و
- من الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات القوائم المالية نجد¹:
- 1-المستثمرون : المستثمرون ملومات تعينهم على الإحتفاظ بالإستثمار
- ، يهتمون ات التي تعينهم على لإقتصادية على توزيع الأرباح.
- 2 - المقرضون : يهتم ات التي نساعدهم على لإقتصادية على سداد قروضهم
- والفوائد المتعلقة بها عند الإستحقاق .
- 3-الموظفون : يهتم الموظفون و المجموعات المثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار و ربحية أرباب الأعمال .
- كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافاتهم و تعويضاتهم و مزايا التقاعد لهم و توفير فرص العمل².
- 4- بن التجاريون الآخرون : يهتم الآخرون ات التي تمكنهم
- كانت لهم : الإستحقاق . ويهتم بن التجاريون على الأغلب بالمنشأة على
- إهتمام المقرضين ا كانوا ، على . المنشأة كعميل رئيسي لهم.
- 5- ملاء: يهتم ة بإستمرارية المنشأة، ا يكون لهم - طويل معها
- ناد عليها.

¹ - محمد عباس بدوي ، المحاسبة و تحليل القوائم المالية ، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، مصر، 2009 ، 15.

² - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق ، ص44.

6 - الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها : تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد بالتالي أنشطة المنشآت. كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة ، وتحديد السياسات الضريبية و كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

7-الجمهور : المنشآت على قرار الجمهور ، فعلى سبيل المنشآت مساعدات كبيرة

المحلي ، نلفة منها الأفراد تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين ويمكن

، تساعد لجمهور ويدهم ت حول الإتجاهات و التطورات الحديثة أنشطتها.

بينما ، تغطي كافة هؤلاء المستخدمين ، فإن هناك

لهم ، ن توفير جات المستثمرين طر للمنشأة فإنها

، المستخدمين الآخرين التي ن أن تغطيها

، تعتمد مهنة ، الغرض العام والتي على

تتجه إلى توفير الأكثر لمجماعات ، المستخدمين تكلفة .

وتستند أهداف على ج إلى الأعمال التجارية والمحاسبة المالية حتى

، فهم ،ات التي تتضمنها . وتعد تلك النقطة هامة لأنها تعني أنه عند إعداد

، للمحاسبين إفتراض ن الأهلية compétences لدى المستخدمين هام على

طريقة ، التقرير¹ .

قع على الإدارة الأساسية في للمنشأة . وتهتم الإدارة كذلك

في لية حتى وهي درة على ، إلى ، إدارية ومالية إضافية تساعدها في

، وإتخاذ ، وتستطيع الإدارة شكل ، هذه المعلومات الإضافية لكي

تلي احتياجاتها . إن إصدار التقارير حول هذه المعلومات هي خارج نطاق هذا الإطار وعلى أي حال فإن القوائم المالية

المنشورة تبني على المعلومات التي تستخدمها المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج .

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق ، ص46-47.

المبحث الثاني : أهمية وأهداف القوائم المالية وجودتها

المطلب الأول : أهمية وأهداف القوائم المالية

أ-أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية إعدادها في تلخيصها كالاتي¹ : في

الأداء، ؛تساعد في .

-القوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة و مفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة و النتائج المترتبة عليه . فهي همزة وصل بين المؤسسة و المستثمرين فيها و وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة و الموردين العملاء، البنوك.....، و أيضا لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة .

- تساعد الإدارة والحكم على كفاءتها و استعمال الموارد الموضوعه تحت تصرفها

فتستعمل في الحكم على المالي في أهداف م موارد

-وتعتبر ، تساعد الإدارة لأطراف في

كالقرارات في لأطراف الأخرى التي تربطها

في توجيه

معها.

ب - أهداف القوائم المالية:

يشير نمل إلى هدف هو توفير ركز المالي وأداءه المالي و التغيير في مركزه

عامة كبيرة ، المستخدمين لإقتصادية، كما يشير كذلك إلى

لهذا ، المستخدمين، لكنها كل المعلومات التي - تكون هناك

لها لإقتصادية، لأنها تعكس كبيرة تاريخية، لا تعرض مات غير .

قد أشار إطار عمل القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى مايلي :

¹ - مشري حسناء ، دور و أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، /2008/2007 /61.

- الإستخدام إلى على
- ز المالي لإقتصادية التي وهيكله المالي.
- حاجة بالربحية لتغيرات في لإقتصادية التي ع في المستق .
- ز المالي في أنشطته الإستثمارية والتمويلية والتشغيلية.
- المالي تحتونها الميزانية، الأداء تحتونها .
- هناك فرضيتين أساسيتين م عليها هما
- الإستحقاق بض الإستمرارية¹.
- في الإطار أعدته لجنة معايير
- ز المالي، والأداء والتغيرات في المالي للمنشأة تكون : لمستخدمين متنوعين في لإدارية.
- في الإطار لك تلي غالبية قراء القوائم
- المالية ، ولا كنها كافة ، الضرورية أجل مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم
- الاقتصادية لأنها تعكس لآثار غير
- تظهر الإدارة وتساعد على الإدارة لموضوعة في عهدتها مما يساعد
- قراء القوائم المالية على اتخاذ قراراتهم حول الإستمرارية في الإستثمار في المنشأة نازل عنها وبيعها لإتجاه
- منشأة ن والتصويت على لإبقاء على الإدارة و عزلها².
- أولا : عرض القوائم المالية
- تعتبر أهم ات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضين والمحللين الماليين ، وغيرهم
- لأطراف المهتمة في إرات الإقتصادية المتعلقة بها ، و تقوم معظم الشركات بنشر
- التقرير ، الربع¹.

¹ - عباسي، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية ، شهادة ماستر ، كلية الإقتصادية ، جامعة العلوم والتسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013/2014 .13

² - حسين القاضي المحاسبة الدولية ، الأولى، للإنشر والتوزيع ، للأردن، 2000، 16 .

نص القانون 11/07 25 ما يلي: تعد ات التي في هذا
 الخاصة الصغيرة، الميزانية، لة الخزينة، ول تغيرات الأموال
 الخاصة، ملحق يبين ، المحاسبية ة ويوفر ن الميزانية
 أ- قائمة المركز المالي: تعرف .لك بالميزانية هي مع المالي² ز المالي
 المالي للمنشأة، فتبين لهذه الأخيرة مالديها ، ممتلكات
 عليها ن إلتزامات إتجاه الغير³ تظهر لنتيجة ، ربح ل الفترة
 المحاسبية على الأصول والإلتزامات⁴ .
 ب - قائمة حساب النتائج : المنشأة لإقتصادية على فترة وهذا أما عند
 ، وليس [تكون فترة إيرادات والتكاليف يتم الإعتراف الزائن في تعريف
 ، فإنه يسمى ، تبين نتيجة المنشأة ، نتيجة العمليات أو الأنشطة التشغيلية في
 تفسير بعض وليس كل التغيرات التي ، على الأصول والمطلوبات بق المساهمين بين ميزانيتين متتاليتين(ميزانية
 : وأخرها.)، ويبنى تعريف ل على ، مفهوم الإستحقاق للأرباح.
 ج -قائمة جدول سبولة الخزينة: هو الكاملة والنهائية الإختلافات في ، وبالتالي
 () () (ية) التي وثر على ل الفترة
 ل الفترة المحاسبية⁵ لية والخارجية ، كانت
 تشغيلية أو إستثمارية ، تمويلية⁶ .

¹ - أحمد خروف ، مداخلة بعنوان ، دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة محاسبية ، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، جامعة سعد دحلب البليدة، 13-15 أكتوبر 2009، ص 07.

² - ع و ليلي مداخلة بعنوان، قائمة المركز المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (LAS1)، ملتقى وطني تحت عنوان معايير المحاسبة الدولية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس ، يومي 25 و 26 ماي 2010، ص 05.

³ - مبادئ المحاسبة المالية الرابعة، الأردن، ص 169.

⁴ - الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 13.

⁵ - Thomas R. Robinson, and others, international Financial statement analysis, John Wiley & Sons, 2009, canada, p216.

⁶ - منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الخامسة، ب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003 56.

- يعد ، نقات الخزينة بطريقتين :
- الطريقة الغير مباشرة : هي الطريقة الملية التي تعتمد على نائج وعلى الميزانية وعلى جدول تغيرات الأموال الخاصة. مع التغيرات ننا التغير في التسديدات
- الطريقة المباشرة : هي ال كالبائين في الطريقة غير الة بالإستثمار كالحيازة ، على الإستثمار . العمليات المتعلقة بالتمويل، إقتراض، تسديد ،... إلخ¹
- د- قائمة تغيرات الأموال الخاصة : بمن تسوية لحقوق الة بين الة الفترة وبداية الفترة نافة إلى المكاسب والخسائر التي تعتبر تظهر في بعض الة التغير في ز المالي، هذه الة تكون جنباً إلى في الة الأخرى.²
- هـ - الملحق : عرضه في ويشمل ملخصاً الة المحاسبية وملاحظات تفسيرية ، ببند الة الإلتزامات والأصول وأي بنود ركز المالي ونتيجة الأعمال.³

ثانيا - لاعتبارات العامة المتعلقة بالقوائم المالية **Over all Considérations** :

التمثيل الصادق والالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية **IFRSs** :

- ، تعرض الة بعدالة ز المالي، الأداء المالي للمنشأة، ويتطلب الأحداث الأخرى على المنشأة الة المنشأة
- تقتضيها المفاهيم المحاسبية بطرق الاعتراف بول والالتزامات وفات وتعريفها

1 - التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية دكتوراه، غير منشورة، الجزائر، 2008، 189.

2 - مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة طبعه الأولى، الة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، 213.

3 - ر أوسرير نمد مجبر، مداخلة بعنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، نى الدولي م المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية " ، معهد الإقتصادية والتجارية يوم التسيير، الجامعي ، يومي 17 و18 جانفي 2010 ، ص4.

استنادا إلى هذه المعايير إضافة IFRSs ويفترض ، معايير التقارير

الإضافية ، المعيار IAS1 المنشأة التي تلتزم ، قوائمها ، وفق معايير التقارير الدولية ، على الالتزام ، وبدون ، في رأيه عن القوائم المالية ، ويجب عدم وصف القوائم المالية بأنها متوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية IFRSs إلا إذا كانت ملتزمة بكل متطلبات هذه المعايير (IFRSs) ¹ ، تصحيح المحاسبية غير الإفصاح أو أو التفسيرات، لخطوات التصحيحية ، تصحيح هذه إلى الإفصاح ، كل ما يتعلق بهذه ، يؤدي إلى

يشير المعيار IAS1 في بعض الظروف النادرة، أن الإدارة قد تتوصل إلى أن الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية IFRSs يكون مضللا إلى حد بعيد ، بحيث يكون متعارضا مع أهداف القوائم المالية المنصوص عليها في إطار إعداد و عرض القوائم المالية ، المنصوص عليها في إطار إعداد و عرض القوائم المالية، وفي هذه الحالة فيتطلب من المنشأة مايلي :

- بات معايير التقارير الدولية IFRSs

- الإفصاح المفصل عن طبيعة وأسباب عدم تطبيق المعايير والاثار الناجمة عن ذلك.

- بيان المعالجة المحاسبية التي تم تطبيقها والتي تمثل خروجاً عن معايير التقارير المالية الدولية IFRSs

وهذا يعتبر راضيا واضحا ، معايير المحاسبية الدولية IASB بإمكانية الخروج عن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRSs ، وفي سبيل ذلك يجب تفعيل الإدارة لحكمها الشخصي بما يؤدي إلى تحقيق التمثيل الصادق و العرض العادل للمعلومات المالية الموثوقة و الصحيحة .

2 - فرضية الاستمرارية Going Concern:

تعتبر استمرارية المنشأة أهم بات التي معها نيت يفترض بالمنشأة التي تعدد القوائم المالية استنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRSs أن تكون مستمرة إلى أجل غير محدود في المدى المستقبلي المنظور ،

¹ - الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2008، ص98.

، تعتمد المنشأة على هذه في للمنشأة، والتي ، بلا أدنى شك إعدادها المفهوم الذي يستند على المنشأة على الاستمرارية، وبذلك فيجب على المنشأة تقييم مدى قدرتها على الاستمرار، والإفصاح عن أي أمور تتعلق بعدم قدرة المنشأة على الاستمرار من خلال الملاحظات، وكذلك عن الظروف والأسباب التي تجعل المنشأة غير قادرة على الاستمرار، وإذا تبين للإدارة أن المنشأة غير قادرة على الاستمرار فيجب عدم إعداد القوائم المالية على أساس فرضية الاستمرارية، وفي هذه الحالة يتطلب المعيار 1 IAS إدراج مجموعة من الإفصاحات تتعلق بالظروف التي أدت إلى عدم قدرة المنشأة على الاستمرار.¹

3- المحاسبة المستندة إلى أساس الاستحقاق Accrual Basis of Accounting:

من متطلبات المعيار 1 LAS أن تقوم المنشأة بإعدادها قوائمها المالية على أساس الاستحقاق و الذي يعترف ات والخسائر التي ن بالفترة دفعها والمكاسب التي تتعلق بالفترة قبضها ، ويتعلق الاستحقاق بالاعتراف ببنود الميزانية ، وقائمة التغيرات في (الأصول، الالتزامات، استنادا إلى الاعتراف التي يتضمنها الإطار، وبخصوص تعدد على س الاستحقاق كونها تتضمن معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية.

4 – الاتساق أو الثبات Consistency:

يعني الاتساق : في الأسس المحاسبية من فترة ، يكون الاتساق متعلق بالمعالجات المحاسبية كمعالجة الاهتلاك بأحد الأساليب التي أقرتها معايير التقارير المالية الدولية IFRSs، أو تقييم المخزون بأحد طرق التقييم التي تضمنها المعيار 2 IAS المتعلق بالمخزون ، أما فيما يتعلق بالقوائم المالية فالاتساق يرتبط بالعرض و التصنيف لبنود القوائم المالية من فترة لأخرى كشكل الميزانية، و أسلوب إعدادها و كذلك شكل وإعداد قائمة الدخل ، و يجب الثبات باستخدام ذات طريقة العرض والتصنيف إلا إذا كان التغيير:

- مبررا بتغيير

- قيد المعايير التقارير الدولية IFRSs

¹ - ال الجعارات، .99

- إلى أكثر .
وأهمية الاتساق في التغيرات التي تتضمنها
والتصنيف على الأسس الجديدة.

5-الأهمية النسبية ومستوى التجمع :Materiality and Aggregation:

تعني الأهمية النسبية . معين هام نسبة إلى أخرى، ويترتب على في المحاسبية
طريقة بعض تكاليف الأصول مصاريف استنادا إلى أهميتها نسبة إلى
إجمالي الأصول، بالأهمية النسبية فذلك يعني كل بالأهمية النسبية
اثلة بشكل في ، ويمكن نود غير ما تكون بالأهمية
النسبية¹.

6-المقاصة Off setting:

تعني : إظهار نود على ن طرحها من بعضها كإظهار صافي في إيرادات
بعد طرحها وهذا يؤدي إلى المعيار IAS1 على
تبين الأصول والالتزامات، أو بين
ن معايير التقارير IFRSs.

7-المعلومات المقارنة Comparative Information:

المقارنة بالتزويد عن فترة
المقارنة بالخصائص المقارنة comparability والتي
تعني إمكانية الية لفترة الية لفترة أو فترات مالية سابقة للمنشأة ذاتها ، أو
لمنشأة منشآت ، ويقوم
الاستثمار و التمويل ، على ركز المالي والأداء المالي وغير ن تكون
إعداده الأسس المحاسبية أو الاتساق، جل تسهيل
الية التي تعود ، المنشأة الإفصاح ق بالفترة : لكل
قيم التي تتضمنها . غير .

¹ - ال الجعارات، 101

- في ، اتساق ، والتصنيف بحيث إذا تغيرت ، بد تصنيفها.
- يلي:
- ة التصنيف.
- كل ؛ نود التي ة تصنيفها.
- ة التصنيف.
- كانت ة غير الإفصاح ما يلي:
- ؛ تصنيف
- لات التي ؛ تصنيف

ثالثا-الفرضيات الأساسية التي ينبغي علمها إعداد القوائم المالية:

- الرئيسية هي م افتراضه
- ة لأصحاب إعدادها لهذه وهما فرضيتان:

1-المحاسبة المستندة إلى أساس الإستحقاق Accrual Basis of Accounting:

- ينبغي على مفادها الإستحقاق المنشأة لقوائمها
- يعني الإعتراف في لك الخسائر التي ، بالفترة ، دفعها ، ذلك الإعتراف
- في المكاسب التي ، بالفترة ، قبضه
- الإستحقاق على كل ن الميزانية التغيرات في
- الإستحقاق إعدادها الأساس ي كونها تتضمن
- عليه ، للمنشأة، ويتعلق ، المستندة إلى الإستحقاق
- ات التي علق بالفترة ، نتيجة الأعمال ، ربح ، يتم الإعتراف
- ن الفترة سجلها بد حدوثها وإثباتها في والسجلات المحاسبية،
- على ، نشاط ،¹

¹ - ال الجعارات، 102-48.

2-فرضية الإستمرارية Going Concern:

تعتبر إستمرارية المنشأة أهم بات التي معها يتم إفتراض المنشأة التي تعتمد على إستنادا إلى معايير التقارير الدولية IFRS رة إلى جل غير في المستقبل ، تعتمد المنشأة على هذه في للمنشأة في نهاية كل فترة مالية إستنادا إلى مفهوم الدورية Periodicity ،وبذلك الإفصاح ، بعدم المنشأة على والأسباب التي المنشأة غير على الإستمرار ، اتبين المنشأة غير على الإستمرار على اس الإستمرارية التي تعد على باس منها التكلفة التاريخية. الإستغناء هذا الصالح . بية الإستمرارية لإعتبارات دئ التي لا تكون سند إفتراض ، كون المنشأة ، لتستمر إلى ر غير كتجاهل الأسعار غير يث أنها إقتناءها ،بيعها، وهذه إستنادا إلى بية الإستمرارية ، إفتراض المنشأة الأخذ هذه الأصول.

المطلب الثاني : جودة القوائم المالية و خصائصها

أولا: مفهوم جودة القوائم المالية

التعريف الرسمي للجودة من قبل بعض المنظمات الدولية¹:

تعرفها الجمعية الأمريكية للجودة: نصائص الكلية للسلعة أو الخدمة التي تعكس قدرتها على تلبية حاجات صريحة وضمنية.

و تعرفها المنظمة الدولية للمعايير (ISO): أنها الخصائص الكلية للمؤسسة (نشاط أو عملية، أو سلعة، أو خدمة أو منظمة، أو نظام ، أو فرد أو مزيج منها، التي تنعكس في قدرته على إشباع حاجات صريحة أوضمنية).

¹ - رعد عبد الله الطائي، عيسى قدارة، اارة الجودة الشاملة، عمان، الأردن، البارودي، 2008 29

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، و المعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن تطبيق الطرق و الأساليب المحاسبية

1.

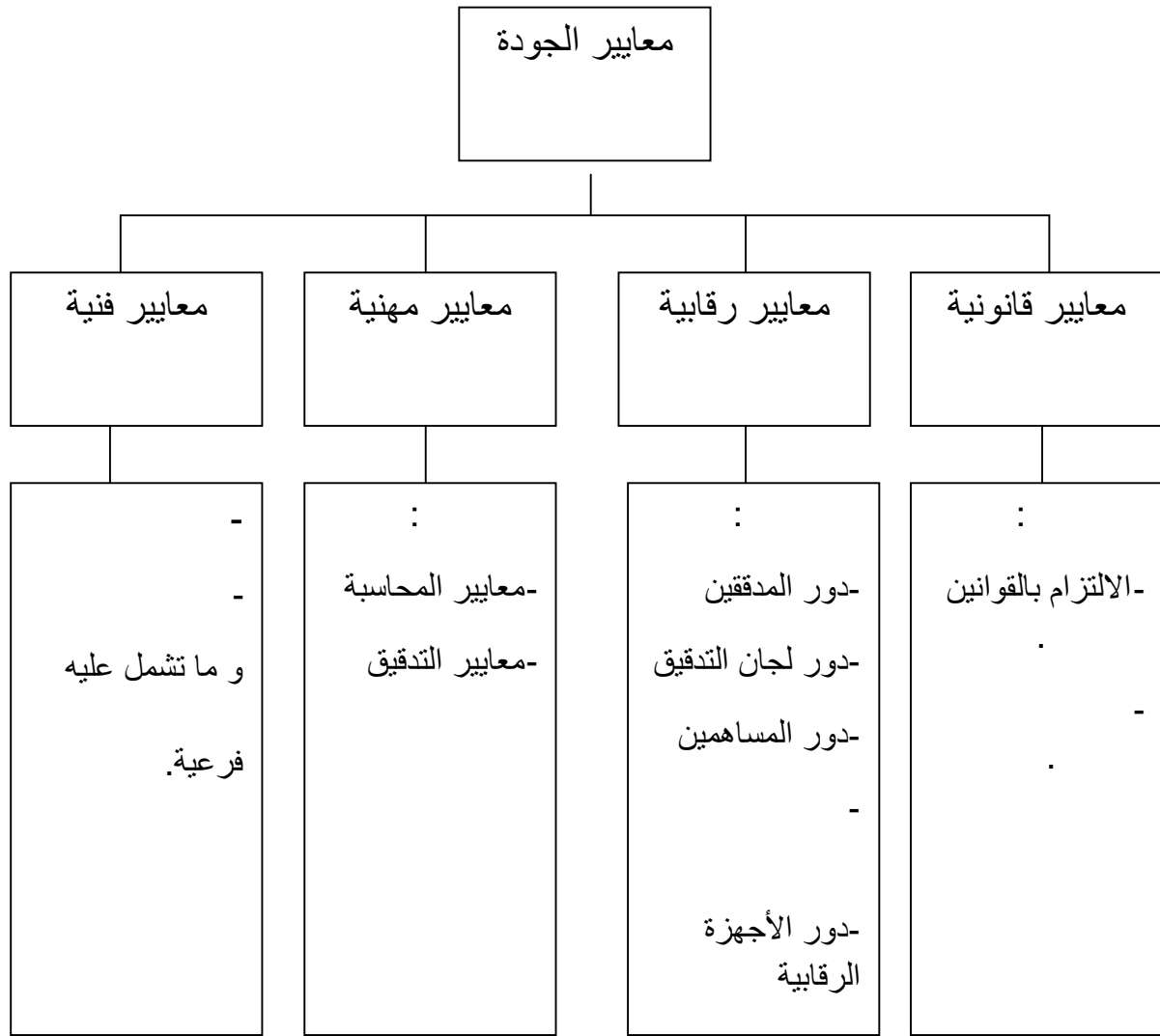
و تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، و ما تحققه من منفعة للمستخدمين ، و لتحقيق ذلك يجب أن اخلوا من التحريف و التضليل و أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و المهنية و الفنية، بما يحقق من استخدامها²، و في ضوء هذا المفهوم يمكن اقتراح المعايير التالية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية كما يتضح من الشكل :

¹ - صباحي نوال ، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية و أثره على جودة المعلومة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010-

2011 73.

² - صباحي نوال ، مرجع سبق ذكره، ص 74.

الشكل رقم 02: معايير جودة المعلومات المحاسبية



المصدر : صباحي نوال ، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية و أثره على جودة المعلومة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010-2011 74.

ثانيا : خصائص جودة القوائم المالية

خصائص جودة القوائم المالية تتمثل في الصفات التي يجب أن تتميز بها المعلومات الواردة في القوائم المالية حتى

تكون أساسا يعتمد عليه مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم .

و تتمثل هذه الخصائص فيما يلي :

أ - الملائمة :

هناك عدة تعاريف لملائمة المعلومات، حيث تشير أغلبها إلى أن المعلومات ذات الملائمة هي تلك المعلومات التي في حالة الحصول عليه يكون تأثيرها على اتخاذ القرار، أي وجود ترابط منطقي بين المعلومة واتخاذ القرار.

إن التعريف السليم هو قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، لضمان تجسيد صفة

الملائمة في المعلومات المالية يجب توفر ثلاثة خصائص فرعية:¹

_ التوقيت المناسب

_ خاصية التنبؤ

_ القدرة على تقييم الارتدادية للتنبؤ: (التغذية العكسية)

• التوقيت المناسب :

تكون المعلومة ملائمة من الضروري توفرها في الوقت المناسب، حيث أن تأخر وقت توفر المعلومة عن وقت الحاجة إليها يجعلها معلومة عادية (بدون منفعة)، و تكمن علاقة الترابط بين اتخاذ القرار و توقيت الحصول على المعلومة في أن عملية اتخاذ القرار تكون محددة بمدة زمنية و توفر المعلومة خلال تلك الفترة تأثر على وجهة اتخاذ القرار.

• خاصية التنبؤ:

هذه الخاصية عبارة عن توفر إمكانية التنبؤ بالنتائج المستقبلية و ذلك بالاعتماد على المعلومات المعبرة عن الماضي، أي وجود علاقة بين المعلومات الماضية و التنبؤ بالمستقبل، إن عملية التنبؤ لا تكون إلا على أساس

¹ - نفس المرجع السابق ، ص 123.

معلومات من الماضي، كما أن الاطلاع على المعلومات الماضية دون توقع المستقبل تعتبر عملية لا جدوى منها ، أما عن علاقة قدرة التنبؤ بالقرارات فتجسد في تقليل درجة عدم اليقين من خلال وضع توقعات للنتائج المستقبلية .

• القدرة على تقييم الارتدادية للتنبؤ(التغذية العكسية):

هي إمكانية استخدام المعلومة الصحيحة في تصحيح معلومة حالية أو مستقبلية، بحيث يمكن الاعتماد عليها في تقييم مدى صحة توقعات سابقة، وأن تتمتع بقدرة عالية على التقييم الارتدادي للقرارات الماضية وقيمة التنبؤ العالية بالمستقبل، ومن هنا تبرز أهمية هذه الخاصية في تقليل درجة عدم التأكد و تقييم القرارات السابقة.

ب- الموثوقية :

إن توفر المعلومات على خاصية الموثوقية يسمح بتوجيه القرارات، و لتكون المعلومة ذات موثوقية يجب توفر ثلاث خصائص ضرورية ، وهي أن تتوفر على نسبة ضئيلة من الأخطاء و أكثر حيادية في النقل و كذا الأمانة في التعبير، في حالة القوائم المالية تقاس درجة الموثوقية بحجم الأخطاء و درجة التحيز في نشر المعلومات و عدم التصوير الصادق للأحداث و المعاملات الاقتصادية.

لضمان تجسيد صفة الموثوقية في المعلومات المالية يجب توفر ثلاث خصائص فرعية:¹

- الصدق في التعبير

- لحياد

- القابلية للتحقيق

• الصدق في التعبير:

الصدق في التعبير هو وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات المحاسبية و الأحداث المراد عرضها في القوائم، أي أن تكون المعلومة معبرة بصدق عن المضمون الذي تهدف إليه، و هناك سبب رئيسي يحد من

الصدق في التعبير وهو التحيز و ينقسم إلى :

¹ - نفس المرجع السابق ، ص125.

_تحيز في عملية القياس: مثل استعمال التكلفة التاريخية

_ التحيز من القائم بعملية القياس

• الحياد :

هو عدم التحيز (أي عدم وضع المعلومات بشكل تفضيلي بين الأطراف)، أي لا تكون المعلومات لصالح مستخدم على حساب اخر. كما أن تعارض المصالح بين مختلف أصحاب المصلحة في المؤسسة يعتبر السبب الرئيسي في قلة درجة الحياد.

• إمكانية التحقق:

و هي أن تكون درجة التطابق والاتفاق عالية في نتائج القياس بين المكلفين المختلفين بعملية القياس وباستخدام نفس الوسائل وطرق القياس. وهناك مفاهيم أخرى لقبالية التحقيق وهي وجود إثباتات يرفع لها في حالة التأكد من المعلومات والأرقام الواردة في القوائم المالية .

إن أهمية دور المدقق الخارجي (المستقل) تتمثل في التأكد من توفر هذه الخاصية الجوهرية الموثوقية هذه المعلومات.

ج- القابلية للمقارنة:

و تعني هذه الخاصية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة للمؤسسة ذاتها أو مقارنة القوائم المالية لمؤسسة معينة مع القوائم المالية لمؤسسات أخرى، و يستفيد مستخدموا المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل أو التعرف على المركز المالي والأداء المالي للمسسة وغير ذلك، و لا يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلا إذا تم إعدادها باستخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية وفقا لمفهوم الثبات والاتساق.¹

¹ - سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد ، دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب، ببسكرة، مذكرة ماجستير، جامعة محمد الخيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 14-15.

د- القابلية للفهم :

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين . لهذا الغرض، فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال و النشاطات الاقتصادية و المحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. و على كل حال ، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية أن كانت

ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.¹

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 51.

خلاصة الفصل :

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل نستنتج أن القوائم المالية تعتبر من أهم الوسائل لإيصال المعلومات، و تحظى

باهتمام العديد من المستخدمين ، لذا وجب أن تكون ذو مصداقية و معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

و يعمل التدقيق الداخلي إلى الرفع من مصداقية القوائم المالية من خلال السياسات و الإجراءات من أجل

الوقاية من الأخطاء المحاسبية المعتمدة و غير المعتمدة و حماية الأصول من السرقة و الاختلاس و يسعى المدقق

الداخلي إلى التأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية من خلال دراسته و تقييمه من نقاط قوته و نقاط

ضعفه و التأكد من أن النظام المحاسبي فعال و يمد المؤسسة بالمعلومة اللازمة لإعداد القوائم المالية

صحيحة.

الفصل الثالث:

دراسة مقارنة للتدقيق الداخلي بين

دولتين (سعودية ، سوريا) و الجزائر

تمهيد :

ينعقد الإجماع على أن القطاع العام في سوريا يعاني مشكلات كثيرة، لعل أهمها انخفاض مستوى الأداء العام، وضعف الكفاءة الإنتاجية، وعدم ملائمة الخطط والبرامج الموضوعية. وهذا ما جعل العديد من المؤسسات العامة تعاني خسائر متكررة، وتعجز عن تأمين الحد الأدنى من الإيرادات التي تواجه بها نفقاتها، فأصبحت عبئاً على الاقتصاد الوطني نتيجة تعويض خسائرها المتحققة من الموازنة العامة للدولة.

و يعد البحث عن حلول لواقع القطاع العام حديث الساعة و على كافة الأصعدة ، لا سيما مع تفاقم المشكلات التي تمر بها سورية في السنوات القليلة الماضية ، و رفع شعارات الإصلاحين الاقتصادي والإداري للنهوض بواقعها العام. ولأن الجهات الرقابية معنية على نحو وثيق باستخدام الموازنة العامة للدولة على نحو سليم، و حماية المال العام، و رفع مستوى الأداء و الكفاءة، و كشف حوادث الغش و الإختلاس و غيرهما مما يعيق عجلة التنمية. فقد تناول هذا البحث إحدى الأجهزة الرقابية الهامة في القطاع العام ، وهي إدارات الرقابة الداخلية، فوجودها المستمر داخل المؤسسة أو الشركة أو المنشأة يجعلها على علم بكافة التفاصيل و العمليات التي تجري ، ما يكسبها خاصية معرفية عملية تميزها عن سواها إذا ما استثمرت على نحو سليم.

المبحث الأول : نتائج التدقيق الداخلي لكل من سعودية وسوريا

المطلب الأول : نتائج التدقيق الداخلي في السعودية

قياس أداء وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات السعودية المدرجة :دراسة تطبيقية."

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن الشركات السعودية تستخدم مقاييس الأداء الكمية والنوعية كليهما لتقويم أداء وظيفة التدقيق الداخلي. وقد أص نفت المقاييس النوعية على أنها هامة في حين صنفت المقاييس الكمية على أنها غير هامة .

"The Independence Of The Internal Audit And Its Possible Safeguards, An empirical study using the Delphi method".

دعوة للعمل :مواقف أصحاب المصلحة من التدقيق الداخلي :

النتائج: أبدى المستجوبون وجهات نظر إيجابية تجاه مهنة التدقيق الداخلي عمومًا، وتجاه أنشطة التدقيق الداخلي لمنظمتهم بصورة خاصة. أما التصورات السلبية فقد وضعت بعض الحلول للنظر فيها. واقترح البحث مجموعة من الإجراءات المثالية التي يمكن لمؤسسات التدقيق الداخلي الاستفادة منها.

تقويم وظيفة التدقيق الداخلي لديكم:

النتائج: اقترح البحث خمسة محاور بحيث يمكن تقويم وظيفة التدقيق الداخلي باعتمادها. هي: الهدف من التدقيق الداخلي، وموقعه في المنظمة، وعمليات التدقيق، و القائمين بالتدقيق، وكيفية الأداء في ضوء معايير التدقيق الدولية.

دراسة (Arena and Azzone, 2009)

"Internal Audit Effectiveness, Relevant Drivers Of Auditees Satisfaction".

فعالية التدقيق الداخلي، العناصر المرتبطة برضا الجهات الخاضعة للتدقيق:

النتائج: توصل ل البحث إلى أنه لا يمكن لتوصيات ونتائج التدقيق الداخلي أن تخدم الكثير من الأغراض ما لم تلتزم الإدارة بتنفيذها، وأن الأثر الذي يمكن أن يحدثه المدقق الداخلي في تحقيق أهداف الشركة يتأثر بمدى اهتمام المديرين

بقيمة عمله. و هي فعالية ق الداخلي ، على ورات الجهة الخاضعة

الداخلي.

دراسة (Boța –Avram and Palfi, 2009)

"Measuring And Assessment Of Internal Audit's Effectiveness".

قياس وتقويم فعالية التدقيق الداخلي:

النتائج : إسهام إلى تصنيف الأساليب من وجهة نظر : الأساليب .
علاوة على ذلك ، و الزمن تقرير معالجة نتائج التي
، كان هناك تأخر زمني في : لها ، مؤهلات فريق من حيث الخبرة لشهادات .
الأساليب : راءات استبيانات باقتراب من انتهاء مهمم شركة الجهات
الخاضعة . هذه الاستبيانات : كل .

دراسة (The Institute of Internal Auditors, 2009)

"Internal Audit Capability Model (IA-CM) for the public sector".

النتائج : إسهام إلى فائق الداخلي في مقاييس . و أن
مقاييس الجودة هي أكثر في الأداء . ويعتقد المعهد الدولي للمدققين الداخليين أن هذا
في مقاييس الأداء على ، يعود هي : نود معايير لتقويم الأداء ، والاعتماد على
مقاييس في الأداء ، وصعوبة الأثر ، يصعب قياس الأداء بأكثر الامتثال للمعايير ،
والافتقار إلى الكافية ومن ضمنها .
النتائج : شرعيته ومنفعته وامكانياته وصلته من نشاطات فريق الداخلي
في .

(KPMGs Audit Committee Institute, 2009)

"Evaluation Of Internal Auditors".

تقويم المدققين الداخليين:

النتائج : إسهام إلى ، التقويم . إت الخاصة بلجنة التدقيق ورئيس
فريق الداخلي بفهم مدققين الداخليين عملهم ، وقيامهم بأدوارهم ومسؤولياتهم ، واختبار مهاراتهم
و خبراتهم نوى أدائهم . ت الخاصة ط ، وبرنامج العمل ، الأداء

دراسة مقارنة للتدقيق الداخلي بين دولتين (سعودية، سوريا) :

الإجمالي، منها ، وخبرات المدققين ليين . لقة بالمدقق الخارجي
قيق الداخلي، وبرنامج مهارات وخبرات المدققين نليين.

مراجعة الأداء، مقدرة التدقيق الداخلي في القطاع العام لولاية نيو ساوث ويلز، التقرير النهائي:

النتائج: أظهرت أكبر في مستويات قيق الداخلي ي الجهات بمقدرته على
في خدماتها ومعالجة مخاطرها، لتطوير فعاليته دون زيادة في التكاليف
للجهة، الأصغر ، اراً أكبر ة لاستخدام التدقيق الداخلي .

دراسة (Australian National Audit Office, 2007)

"Public Sector Internal Audit, An Investment In Assurance And Business Improvement, Better practice Guide".

التدقيق الداخلي في القطاع العام، لاستثمار في تحسين الضمان والجودة، دليل الممارسات الفضلى:

النتائج : إلى قيق الداخلي الفضلى في ن تتميز بعدة صفات هي :

أصحاب لمصلحة الأساسيين، والاستقلالية إستراتيجية تنطورة تعبر
دورها المستقبلي ومسؤولياتها، كافية وفريق ، مؤهل، و التركيز على الأعمال وارتباطها
، معايير

ي الجهة، النصح للجنة والإدارة بالاتجاهات

، عملها، ونشر .روس الاستفادة التي تنشأ ، عملها إلى ، و بارلجنة

في لاتفاق عليه بين التدقيقين الداخلي والخارجي التقرير الأخرى، وتسهيل

الاتصال بين .قيق الخارجي والجهة.

وبحسب ة تنوع الأداء جهة إلى إلا أنّها تعرض على رات الأداء الأكثر

استناداً إلى إستراتيجي قيق الداخلي، نلة على ت المسح جهات الخاضعة قيق ولجنة

قيق الداخلي رات تقويمها الذاتي.

دراسة (Auditor General Alberta, 2005)

"Examination of Internal Audit Departments For the year ended March 31".

دراسة مقارنة للتدقيق الداخلي بين دولتين (سعودية، سوريا) :

اختبار إدارات التدقيق الداخلي عن السنة المنتهية في 10 آذار:

النتائج: تبين المدققين نلّين بتنفيذ مشاريع تشغيلية بطبيعتها ومشاركة المديرين التنفيذيين في قيق الداخلي إلى باستقلالها ، تبين أيضاً عدم ؛ بعض الإدا على ، مشاريع الخطط بسبب تضييع نسبة كبيرة ن وقتها ، الخاصة وتنفيذ مشاريع الإدارة، قيامها د تقارير ربعية . في الخطة . هذا م تفصح قيق الداخلي البشرية . و اقترحت أداء لتطوير الخطط لاستراتيجية ويلة الأمد الداخلي.

دراسة (European commission, 2004)

"Internal Control Systems In Candidate Countries".

أنظمة الرقابة الداخلية في البلدان المرشحة:

النتائج: تبين إنشاء قيق الداخلي في البلدان عدا قبرص هذه بق المالي الأداء في كل بانيا وقبرص، أما في بولندا ن بتقارير قيق الداخلي فإنها توجه مباشرة إلى الوزير في بعض با وسلوفينيا . وفي جمهورية التشيك ترسل إلى رئيس م تقرير ة ككل إلى وزارة . وفي م التقرير إلى وزارة والى قيق الداخلي في وزارة ، أو يرسل التقرير السنوي إلى قيق الداخلي نيق الحكومة.

جودة عمليات التدقيق: دراسة تطبيقية مع لجان التدقيق:

النتائج: إلى 47 شراً لجودة ، لخصت ، أبعاد أساسية للجودة أربعة منها بالجودة ، فهم ، ومناخها، المرتبطة بها، إمجها مع لجنة . في حين العوامل الثلاثة والأخلاقيات، وتأهيل فريق ، والإشر ، الملائمين.

دراسة. (Protiviti & The Institute of Internal Auditors, 2010)

" Internal Auditing Around The World".

جودة التدقيق الداخلي: تحليل متعدد لأصحاب المصلحة:

النتائج: أظهرت
 هذه
 فة للحكم على جودة التدقيق الداخلي.
 زت لجنة ، على أبعد
 الإدارة أبعدي ، واستخدم المد
 أبعد الخارجيون
 مفهوم الجودة أكثر تعقيداً أخذته
 بالشركات التي بدورها بق الداخلي
 باعتبارها، التدقيق الداخلي
 ؛ عما سبق.

المطلب الثاني: نتائج التدقيق الداخلي في سوريا

النتائج: إسة إلى
 ذي يعيشه الإقتصاد في سورية يفرض الحاجة إلى
 هذا دى الحوكمة الإفصاح
 مل على في جهات لاقصادي في سورية، و اعادة في وضعها
 التنظيمي استقلاليتها.

معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والآليات المقترحة لزيادة فاعليتها:

النتائج: إسة إلى
 الكوادر البشرية المؤهلة فيها، بالقوانين
 في إدارية، الحكومية، لعملها، وغياب المعايير المهنية
 ساهم في إضعافه الأكبر.

كفاءة وفعالية إدارة الرقابة الداخلية (المراجعة الداخلية) في سورية، مع التطبيق العملي على بعض مؤسسات
 التجارة الداخلية:

النتائج: إسة إلى
 والمستندية و تهمل ورقابي
 أمل على الجوانب والأنشطة الإدارية التشغيلية، والجوانب
 المحاسبية . أنها تعتمد عة الاختبارية، وتستعين بالمستشارين القانونيين والخبراء
 الحاجة، حدد صلاحياتها ومسؤولياتها الإدارة ما يعني تحجيم نطاق عملها، ويؤثر في

الآلية تقاريرها. وأظهرت
بات العلمية الملائمة والخبرات المهنية ، المراقبين
الداخيين، ، خضوعهم ، لتدريبية وتأهيلية.

المبحث الثاني : التدقيق الداخلي في الجزائر ونتائجه ومقارنته مع كل من سوريا وسعودية

المطلب الأول : نتائج التدقيق الداخلي في الجزائر

بعد الانحرافات ومسبباتها، ، تأثيرها على أهداف ، تأتي الآخيرة من
الأداء، التي لمق بالحكم على الأداء لإجراءات لتصحيحية ، لتفاديها .
الأداء ، بغرض ، المعايير التي اختيرت لإقامة ، ، على
كان مبتغى ، ليسير ، الأهداف ، لها¹ . ويتم في هذه القرارات المناسبة
اكان نشاط المؤسسة ، الأهداف ، الانحرافات التي
في النشاط ، جميعا و حددت أسبابها، ، عت الحلول الصحيحة لمعالجة هذه الانحرافات ، السير
بنشاط المؤسسة نحو الأفضل² . ، التصحيحي، ، الأمر ، يستلزم تعديلا بسيطا في أهداف
أو استبدالها كلياً، ، يستلزم الأمر ، تعديلا في المعايير³
والأبحاث التي لخصت ، الأداء في ، الخطوات⁴ :
- ، مقاييس الأداء التي ، أهداف
- ، الزمني للمعايير ، في الخطوة الأولى؛
- ، المفاهيم التي يتضمنها كل
- ، بين ، ائل التي ، تحديدها في الخطوة الأولى؛
- ، توى المستهدف ، الأداء؛

¹ . يحيى غني النجار، تقييم المشروعات تحليل معايير ومؤشرات دراسات الجودة وتقييم كفاءة الأداء، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، 404

² - الويس هدايا، ذكره، 78

³ . محمد أحمد مختار، الإدارة الاستراتيجية المفاهيم والنماذج، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر ، 2013، 37

⁴ ، حسين ، دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز تقييم الأداء ومحاسبة المسؤولية دراسة تطبيقية في الفنادق الأردنية مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية 28 65 ، بغداد، 2012، 371.

ن الزمني

المتكاملة ما بينها، إذ ينبغي على

الأداء عبر

من المعايير التي تتناسب مع أنشطتها وأهدافها، كما ينبغي أن

ات التي تساعد في بيم الفني والمالي لعملياتها وأنشطتها، وبالتالي الحكم على

تساعد هذه الأخيرة في

الانحرافات وتحليل مسبباتها عبر وأوجه في أنظمتها، بعد اارنة المعايير

الأداء الفعلي، مما يسهل على مكسية وبالتالي تصحيح الانحرافات والعمل على تفاديها

توجه نل يساهم في تحسين أدائها ويضمن لها ق أهدافها وبالتالي استمراريتها.

المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف في نتائج التدقيق الداخلي لكل من سوريا، السعودية والجزائر

أوجه التشابه:

_ اختيار المقياس الذي يتوافق مع أهداف المؤسسة

-اختيار البعد الزمني للمعايير المحددة في الخطوة الأولى

_تحديد المفاهيم التي يتضمنها كل معيار

_ اختيار المقياس البديل للأداء من بين البدائل التي تم تحديدها في الخطوة الأولى

_ تحديد التوقيت الزمني للتغذية العكسية

_ تحديد المستوى المستهدف من الأداء.

أوجه الاختلاف :

_ اختيار إدارات التدقيق عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر

_ دعوة للعمل : موقف أصحاب المصلحة من التدقيق الداخلي

_ استقلالية التدقيق الداخلي والضمانات الممكنة

_ تقويم المدققين الداخليين

_ نموذج مقدرة التدقيق الداخلي على القطاع العام

خاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية و يعتبر موضوع التدقيق الداخلي من المواضيع التي نالت اهتمام الكثير من الباحثين و المهنيين في مجال تدقيق الحسابات و التحليل المالي، حيث أن القوائم المالية جاءت خدمة لاحتياجات الأطراف المتعاملة مع المؤسسة و تقييم نشاطها، و تمثل القوائم المالية الصورة الحقيقية للمؤسسة.

من خلال معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية، تم التوصل إلى أن التدقيق الداخلي له دور في زيادة و موثوقية و مصداقية المعلومات المحاسبية و ذلك بالاعتماد على ضرورة تطبيق معايير التدقيق الدولية و كذا إلزام المؤسسات بضرورة إتباع المبادئ المحاسبية و النظام المحاسبي المالي. و لهذا يمثل التدقيق الداخلي ضماناً أكبر حول مصداقية مخرجات النظام المحاسبي في المؤسسة لاقتصادية.

نتائج الدراسة :

- 1 – يساعد التدقيق و التحليل لمعلومات القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- 2 – فعالية التدقيق الداخلي في اكتشاف أخطاء في القوائم المالية و حالات التلاعب و الغش.
- 3 – للتدقيق الداخلي دور هام في مصداقية و موثوقية المعلومات في القوائم المالية.
- 4 – تركز جودة القوائم المالية على درجة اكتشاف مدقق الحسابات للأخطاء و المخالفات التي توجد بالقوائم المالية و التقرير عنها .

قائمة المراجع و

المصادر

الكتب :

- أحمد صالح العمرات ، المراجعة الداخلية الإطار النظري و المحتوى السلوكي، دار البشير للنشر و التوزيع، المكتب الجامعي، عمان ، الأردن، 1990.
- أمين السيد أحمد لطفي ، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية . الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2008.
- حسن محمد أحمد مختار، الإدارة الاستراتيجية المفاهيم و النماذج، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر ، 2013.
- حسين القاضي و مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2000.
- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، الطبعة الأولى، إثناء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2008.
- رعد عبد الله الطائي، عيسى قدارة، إدارة الجودة الشاملة، عمان، الأردن، البارودي، 2008.
- زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات و التدقيق، ط1، دار الياض للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2009.
- صفاء أحمد، سليمان حسين محمد دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز تقويم الأداء ومحاسبة المسؤولية دراسة تطبيقية في الفنادق الأردنية مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، م 28 ، ع 65 ، جامعة بغداد، العراق، 2012 .
- صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، الجزائر، 2008.
- عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
- كمال الدين مصطفى الدهراوي ، محمد السيد سرابا، دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، مصر، 2006.
- محمد الفيومي، عوض لبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998 .
- محمد خالد المهيايني ، التدقيق الداخلي لمعاملات الموازنة للعراق، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد السادس و الستين، 2007.
- محمد عباس بدوي ، المحاسبة و تحليل القوائم المالية ، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، مصر، 2009.

-محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، الأردن.

-منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003.

-يحيى غني النجار، تقييم المشروعات تحليل معايير ومؤشرات دراسات الجودة و تقييم كفاءة الأداء، دار دجلة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

الكتب باللغة الأجنبية :

-Schick pierre, mémento d'audit interne ,edition dunod,paris ;2007,p5

-Thomas R. Robinson, and others, international Financial statement analysis, John Wiley & Sons,2009,canada.

مذكرات التخرج و الرسائل الجامعية :

-خالدي المعتز الله، " مساهمة المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات المالية"، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، . 2011

-سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد ، دراسة حالة

المطاحن الكبرى للجنوب، بسكرة، مذكرة ماجستير، جامعة محمد الخيضر، بسكرة، 2012-2013.

-سليم عباسي، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم لإقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، 2013/2014.

-صباحي نوال ، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية و أثره على جودة المعلومة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010-2011.

-عمر علي عبد الصمد ، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حكومة المؤسسات ، مذكرة ماجستير قسم علوم التسيير

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة المدية، الجزائر، 2009

-كريم بابا عيسى، أثر فعالية التدقيق في حوكمة الشركات ، مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014.

-لطفى شعباني، " المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة"، مذكرة ماجستير، منشورة، علوم

اقتصادية، فرع ادارة اعمال، جامعة الجزائر 3 ،. 2004 - 2003

-محمد أمين عبادي ن مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، مذكرة ماجستير،
قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

-محمد فلاق ، التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية ، الملتقى الوطني الثامن
حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والافاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة ، كلية العلوم الاقتصادية و
علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة، الجزائر، 11-12 أكتوبر 2010.

-محمد لمين عيادي ، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظم المعلومات المحاسبي للمؤسسة ، مذكرة
ماجستير، قسم علوم التسيير، فرع إدارة أعمال ، جامعة الجزائر ، 2008، 2007.

-مشري حسناء ، دور و أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم
الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2008/2007

الجرائد و المراسيم :

الجريدة الرسمية ، القانون رقم 07-المتضمن النظام المحاسبي المالي ، المواد 26-27-28-29، العدد 74، الجزائر،
صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص05.

المداخلات و الملتقيات :

-أحمد خلوف ، مداخلة بعنوان ، دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي و إيجاد لغة محاسبية ،

ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، جامعة سعد دحلب
البليدة، 13-15 أكتوبر 2009

-خديجة لدرع و ليلى عبد الرحيم، مداخلة بعنوان، قائمة المركز المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (LAS1)،
ملتقى وطني تحت عنوان معايير المحاسبة الدولية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق،
معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس ، يومي 25 و 26 ماي 2010

-منور أوسرير محمد مجبر، مداخلة بعنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، الملتقى
الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية" تجارب تطبيقات وآفاق" ، معهد العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بال وادي، يومي 17 و 18 جانفي 2010.

-مفتاح صالح، معارف فريدة، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر:
الواقع والافاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة،
الجزائر، 11/12 أكتوبر 2010.